

Distr.: General
22 February 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ١٥٤ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي

ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من
١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٦	ألف - ملحة عامة
٧	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات الدعم الذي تقدمه البعثة
١٠	جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٠	دال - الشراكات وتنسيق الفريق القطري والبعثات المتكاملة
١١	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٥٤	ثانيا - الموارد المالية
٥٤	ألف - ملحة عامة
٥٥	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية



٥٥	جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة
٥٦	دال - العوامل المتعلقة بالشواغر
٥٧	هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
٥٨	واو - التدريب
٦٠	ثالثا - تحليل الفروق
٦٤	رابعا - الإجراءات المطلوب اتخاذها من الجمعية العامة
	خامسا - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ قرارات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قراراتها ٢٨٩/٦٥ و ٢٩٧/٦٥ و طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية
٦٥	ألف - الجمعية العامة
٦٥	باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
٦٨	جيم - مجلس مراجعي الحسابات
٧٤	دال - مكتب خدمات الرقابة الداخلية
٨١	المرفق
٨٣	الأول - التعاريف
٨٥	الثاني - الخرائط التنظيمية
٨٩	خريطة

موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وقدرها ٢١٨ ٢٠٠ ١٦٠ دولار.

وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٣٤ مراقبا عسكريا و ٧٩٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٤٩٠ من أفراد الشرطة المشكلة و ٣٧١ موظفا دوليا (منهم ١٩ يشغلون وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة) و ٩٣٩ موظفا وطنيا (منهم ١٢ يشغلون وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة) و ٢٧٠ من متطوعي الأمم المتحدة (منهم ١٣٠ فردا لدعم الانتخابات البرلمانية).

وقد تم ربط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بالهدف الذي تنشده البعثة، وذلك من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، تم تجميعها حسب العناصر (العملية السياسية؛ والقطاع الأمني وسيادة القانون؛ والحوكمة والعدالة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والدعم). ونسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الموظفين إلىفرادى العناصر، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي للبعثة وإدارتها التي يمكن أن تنسب إلى البعثة ككل.

وربطت شروح الفروق في مستويات الموارد، سواء البشرية أو المالية، حسب الاقتضاء، بنواتج محددة خططت لها البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة - تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

النفقة	المخصصات	تقديرات التكلفة	الفرق	النفقة
٢٠١١/٢٠١٠	(٢٠١٢/٢٠١١)	(٢٠١٣/٢٠١٢)	المبلغ	النسبة المئوية
٥٨ ٦٢٤,٧	٥٥ ٨٤٩,٤	٥٠ ٠٠٣,٩	(٥ ٨٤٥,٥)	(١٠,٥)
٨٤ ٧٥٠,٣	٩٠ ٢٦٢,١	٧٥ ٤٦٢,٠	(١٤ ٨٠٠,١)	(١٦,٤)
٤٦ ٧٧٠,١	٤٩ ٩٦٦,٠	٣٤ ٧٥٢,٣	(١٥ ٢١٣,٧)	(٣٠,٤)
١٩٠ ١٤٥,١	١٩٦ ٠٧٧,٥	١٦٠ ٢١٨,٢	(٣٥ ٨٥٩,٣)	(١٨,٣)
٩ ٤٦٩,٠	٩ ١٧٤,٠	٦ ٠١٢,٨	(٣ ١٦١,٢)	(٣٤,٥)
١٨٠ ٦٧٦,١	١٨٦ ٩٠٣,٥	١٥٤ ٢٠٥,٤	(٣٢ ٦٩٨,١)	(١٧,٥)

الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

صافي الاحتياجات

النفقات	المخصصات	تقديرات التكلفة	الفرق	الفئة
(٢٠١١/٢٠١٠)	(٢٠١٢/٢٠١١)	(٢٠١٣/٢٠١٢)	المبلغ	النسبة المئوية
–	–	–	–	–
–	–	–	–	–
١٩٠ ١٤٥,١	١٩٦ ٠٧٧,٥	١٦٠ ٢١٨,٢	(٣٥ ٨٥٩,٣)	(١٨,٣)

الموارد البشرية^(أ)

المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية	شرطة الأمم المتحدة	الشرطة المشكّلة	الدوليون	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الموظفون الوظيفيائ ^(ج)	الأمم المتحدة ^(د)	المتطوعون	الموظفون مراقبون	المقدمون من الانتخابات	المجموع
التوجيه التنفيذي والإدارة											
الموارد المعتمدة للفترة											
–	–	–	–	٢٠	١٩	٢	٢	–	–	–	٤٣
الموارد المقترحة للفترة											
–	–	–	–	١٩	١٦	٢	١	–	–	–	٣٨
العناصر											
العملية السياسية											
الموارد المعتمدة للفترة											
–	–	–	–	٣١	٤٥	–	٩	–	–	–	٨٥
الموارد المقترحة للفترة											
–	–	–	–	٢٦	٤١	١	٩	–	–	–	٧٧
القطاع الأمني وسيادة القانون											
الموارد المعتمدة للفترة											
٣٤	٧٩٠	٤٩٠	٨٣	٤٦٥	–	٤	–	–	–	–	١٨٦٦
الموارد المقترحة للفترة											
٣٤	٧٩٠	٤٩٠	٧٤	٤٣٢	٦	٤	–	–	–	–	١٨٣٠
الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية											
الموارد المعتمدة للفترة											
–	–	–	٢٦	٢٣	١٣	١٣٥	–	–	–	–	١٩٧
الموارد المقترحة للفترة											
–	–	–	١٥	١٩	٢٢	١٣٤	–	–	–	–	١٩٠
الدعم											
الموارد المعتمدة للفترة											
–	–	–	٢٦١	٤٥٩	٢	١٢٩	–	–	–	–	٨٥١
الموارد المقترحة للفترة											
–	–	–	٢١٨	٤١٩	–	١٢٢	–	–	–	–	٧٥٩
المجموع											
الموارد المعتمدة للفترة											
٣٤	٧٩٠	٤٩٠	٤٢١	١٠١١	١٧	٢٧٩	–	–	–	–	٣٠٤٢

الموارد المقترحة للفترة										
٢٨٩٤	-	-	٢٧٠	٣١	٩٢٧	٣٥٢	٤٩٠	٧٩٠	-	٣٤
٢٠١٣/٢٠١٢										
صافي التغير										
(١٤٨)	-	-	(٩)	١٤	(٨٤)	(٦٩)	-	-	-	-
<p>(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.</p> <p>(ب) منهم الموظفون الفنيون الوطنيون والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.</p> <p>(ج) ممولة من المساعدة المؤقتة العامة.</p> <p>(د) تشمل ٣١ وظيفة (١ مد-١، و ٢ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٥ وظائف فنية وطنية، و ٥ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، مدرجة في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، و ٥ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٣ من وظائف من فئة الخدمة الميدانية، مدرجة في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، ووظيفتان فئتان وطنيتان، مدرجة في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣).</p> <p>(هـ) تشمل ٦٨ من متطوعي الأمم المتحدة الإضافيين لدعم الانتخابات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.</p> <p>(و) تشمل ١٢٦ وظيفة مدرجة في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، و ٥ وظائف مدرجة في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ١٣٩ وظيفة مدرجة في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.</p> <p>وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الرابع من هذا التقرير.</p>										

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

- ١ - وضع مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بموجب قراره ١٧٠٤ (٢٠٠٦). و أذن المجلس بآخر تمديد للولاية في قراره ١٩٦٩ (٢٠١١) الذي مدد المجلس بموجبه الولاية حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٢.
- ٢ - وعهد إلى البعثة بمهمة مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام هو توطيد الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي المستقلة.
- ٣ - وفي إطار هذا الهدف العام، ستساهم البعثة، خلال فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة بإنجاز النواتج الرئيسية المتصلة بها المبينة في الأطر الواردة أدناه. وهذه الأطر مجمعة بحسب العناصر المستمدة من ولاية البعثة، وهي العملية السياسية؛ والقطاع الأمني وسيادة القانون؛ والحوكمة والعدالة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والدعم.
- ٤ - وستفرض الإنجازات المتوقعة إلى تحقيق الهدف الذي يتوخاه مجلس الأمن ضمن الإطار الزمني المحدد للبعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مدى التقدم المحرز في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. ونسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي للبعثة وإدارتها التي يمكن أن تنسب إلى البعثة ككل. وترد شروح الفروق في عدد الموظفين، مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، ضمن كل عنصر على حدة.
- ٥ - والبعثة هي بعثة متعددة الأبعاد ومتكاملة تواصل تطبيق النهج القائم على "وحدة العمل في منظومة الأمم المتحدة" ضمن إطار استراتيجي متكامل يشمل جميع المجالات المشمولة بالولاية. ويرأس البعثة الممثل الخاص للأمين العام، برتبة وكيل أمين عام، يساعده نائبان للممثل الخاص، برتبة أمين عام مساعد، يتولى أحدهما شؤون دعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية، والآخر شؤون القطاع الأمني وسيادة القانون.
- ٦ - وتقوم أربعة مراكز إقليمية يقع مقرها في أويكوسي وباوكاو وسواي وماليانا بتقديم الدعم إلى مقر البعثة الكائن في ديلي. وتوفر البعثة الدعم الإداري واللوجستي والتقني للأفراد الفنيين والعسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة التابعين لها في ديلي وفي ١٢ مقاطعة أخرى في أرجاء البلد.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات الدعم الذي تقدمه البعثة

٧ - خلال فترة الميزانية، ستقوم البعثة، وفقا لولايتها، بتوطيد الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي المستقلة في إطار العمل مع الحكومة والمؤسسات المعنية، وستساعد في النهوض بالعمليات السياسية وتعزيز سيادة القانون والترويج لثقافة الحكم الديمقراطي، وفي تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٨ - ويتوقع أن يتأثر تنفيذ ولاية البعثة على مدى فترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١٣ بالتقدم المحرز في عمليتين هامتين. وتتعلق الأولى بالتحضير لدورة الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢ وإجرائها، بما في ذلك تشكيل الحكومة والمعارضة المقبلتين. وستؤثر هذه الانتخابات على جميع عناصر البعثة سواء على نحو مباشر بتقديم البعثة للدعم للعملية الانتخابية، أو على نحو غير مباشر من حيث تأثير السياق السياسي في عمل الأقسام الفنية. وتتعلق العملية الثانية بالتقدم في تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة في عام ٢٠١٢ ونقل مسؤوليات البعثة إلى شركاء/أصحاب مصلحة آخرين، بما في ذلك حكومة تيمور - ليشتي وفريق الأمم المتحدة القطري.

٩ - وتعكس الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ نقصانا في الاحتياجات يبلغ ٣٥,٩ مليون دولار (١٨,٣ في المائة)، يعزى إلى تغيرات في الحالة السياسية في الميدان، بما في ذلك استعداد المؤسسات الوطنية أكثر لتحمل المزيد من المسؤوليات. وتعزى الفروق في الاحتياجات من الموارد مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ إلى خفض ملاك الموظفين المدنيين للبعثة وخفض الاحتياجات المتعلقة بالتدريب والسفر والتكاليف التشغيلية. ويقترح خفض الوظائف المدنية نتيجة لنشوء فوائض فيها بسبب إنجاز الأنشطة أو نقل المسؤوليات إلى حكومة تيمور - ليشتي وغيرها من كيانات الأمم المتحدة الموجودة في البلد. وموازا مع خفض ملاك الموظفين الفنيين، سيخفض أيضا ملاك موظفي عنصر الدعم. وسيكون أيضا لاحتتام دورة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بنجاح في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ تأثير هام على عدد الوظائف. وبناء على ذلك، ستلغى ٦٩ وظيفة دولية و ٨٤ وظيفة وطنية و ٨ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وستحوّل ١٤ وظيفة دولية ووظيفتان وطنيتان إلى وظائف مؤقتة. ومن المقرر، إضافة إلى ذلك، إلغاء ٢٧ وظيفة مؤقتة (١٧ دولية و ١٠ وطنية) و ١٣١ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة، وذلك بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وسعيا إلى تقديم الدعم للحفاظ على الأمن والاستقرار في البلد، توفر الميزانية اعتمادات لقوام شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة والعناصر العسكرية.

١٠ - واعتباراً لشيوع الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي على نحو متواصل، بدأت الحكومة والبعثة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في التخطيط لمغادرة البعثة في نهاية الأمر. وأقرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية التي يستضيفها الرئيس ويحضرها رئيس الوزراء والممثل الخاص للأمين العام وممثلو حكومة تيمور - ليشتي والبعثة خطة انتقالية مشتركة، وبدأت تنفيذها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتورد الخطة بتفاصيل أنشطة البعثة التي سينجزها أصحاب مصلحة آخرون أو سيعهد إليهم بها. وبدأت اللجنة في النظر في الترتيبات الانتقالية في عام ٢٠١١، وتتوقع أن تسلم مهام البعثة ذات الصلة خلال عام ٢٠١٢ وفقاً للخطة الانتقالية المشتركة ومع مراعاة التطورات في الميدان. وعلى نحو ما ذكره رئيس الوزراء في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، يتوقع أن تؤدي عملية التخطيط المشترك هذه إلى انسحاب البعثة في نهاية الأمر.

١١ - وصيغت ميزانية فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في انتظار نتائج انتخابات عام ٢٠١٢ واتخاذ مجلس الأمن قراراً بشأن ولاية البعثة. ويجري التحضير لانتهاء ولاية البعثة في نهاية الأمر في إطار حوار مع المحاورين الوطنيين والدوليين ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وبناء على ذلك، تمت مواعمة أطر الميزنة القائمة على النتائج للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ مع الخطة الانتقالية المشتركة ولا يتوقع اتخاذ أي مبادرات جديدة. وسيتم التركيز في المقام الأول على تركة البعثة: الإنجازات الختامية وتسليم المسؤوليات والإعداد لإغلاق الهياكل والأقسام.

١٢ - وستستخدم البعثة الموارد المتاحة لدعم المتطلبات اللوجستية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٢. وحيث أن الدورة الانتخابية يتوقع أن تنتهي بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ستتوقف أنشطة البعثة في مجال دعم الانتخابات، مما سيؤدي إلى خفض عدد الموظفين المدنيين الدوليين.

١٣ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، قام عنصر شرطة البعثة بنجاح بنقل المسؤولية الأساسية عن ضبط الأمن إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وتولت شرطة البعثة على إثر ذلك مهمة دعم الشرطة الوطنية. وتظل البعثة مستعدة لتقديم الدعم لعمليات الشرطة الوطنية عند الاقتضاء وبناء على الطلب. وتورد خطة التنمية المشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة بتفصيل المجالات الخمسة ذات الأولوية التي يتعين مواصلة تعزيز الشرطة الوطنية فيها، وهي التشريعات والتدريب والإدارة والتأديب والعمليات. ومن أجل المساعدة في تنفيذ هذه الخطة، سيواصل مستشارو شرطة الأمم المتحدة المدنيون تيسير توفير المهارات لنظرائهم الوطنيين. وفيما يتعلق بالأمن وسيادة القانون، ستواصل البعثة، بالتعاون مع كيانات فريق الأمم المتحدة القطري المعنية والشركاء الثنائيين، مساعدة الحكومة في وضع إطار التشريعات

والسياسات الشامل لقطاع الأمن وفي مواصلة تعزيز المؤسسات الأمنية والقضائية، بما في ذلك مؤسسات الرقابة المدنية (وزارتا الدولة لشؤون الدفاع والأمن، والبرلمان الوطني، ومكتب الرئيس، والمجتمع المدني). وسيقوم فريق الاتصال العسكري برصد الحالة الأمنية العامة مع التركيز على المناطق الحدودية.

١٤ - وستواصل البعثة أداء دور رئيسي في رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وفي توفير التدريب للشرطة الوطنية وقوات دفاع تيمور - ليشتي ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة وغيرها من المؤسسات التيمورية في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان والالتزامات المتصلة بها. وستواصل البعثة، على صعيد القطاع الأمني، تقديم الدعم لسلطات تيمور - ليشتي من خلال توفير المساعدة الفنية لتعزيز قدرات الرقابة المدنية على المؤسسات الأمنية، بما فيها القوات العسكرية وقوات الشرطة، وآليات مساءلتها.

١٥ - وتعكس افتراضات تخطيط الموارد الدعم المتواصل للمؤسسات التيمورية في مجالات الحوكمة والعدالة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية. وبينما ستعطي الأولوية لمساعدة الهيئات التيمورية لإدارة الانتخابات في كفالة مصداقية دورة الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢، ستواصل البعثة دعم مؤسسات الحوكمة الرئيسية مثل لجنة مكافحة الفساد ولجنة الخدمة المدنية ووزارة الإدارة العامة والإدارة الإقليمية ووزارة الدولة للنهوض بالمساواة. وستساعد البعثة أيضا الحكومة، بالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة، في التركيز على توخي نهج منسق لإزاء تطوير قطاع العدالة، وفي تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية (٢٠١١-٢٠٣٠).

١٦ - وسيواصل عنصر دعم البعثة تقديم الدعم الإداري واللوجستي والأمني بفعالية وكفاءة لأفراد القوات العسكرية والشرطة والأفراد المدنيين التابعين للبعثة. وستتخذ البعثة عددا من التدابير من أجل خفض احتياجات التمويل الإجمالية، بسبل منها استعراض العمليات وتوخي الانضباط وتشجيع فعالية التكاليف. وسيحتفظ بأربع طائرات هليكوبتر حتى نهاية الانتخابات، ويحتفظ بعد ذلك بطائرتي هليكوبتر. وسيستخدم أسطول المركبات والهاكل الأساسية للاتصالات ومعدات تكنولوجيا المعلومات الحالية، ولن تقتني معدات جديدة إلا في حالة نشوء متطلبات تشغيلية.

١٧ - وستواصل البعثة التزامها ببرنامج للتخضير وستحقق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة بقيمة تقديرية إجمالية ٦٩٣ ١٠٠ دولار، وذلك من خلال خفض استهلاك الوقود، ورصد مكيفات الهواء والإنارة واستعمالها بنجاعة، واستنساخ الوثائق باستعمال وجهي الورقة. وسيسهم ترشيد الإدارة ورصد استعمال المركبات أيضا في تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة.

١٨ - وسيتم التشديد على دعم الموظفين الوطنيين فيما يتعلق بمواصلة مساهمهم الوظيفية بعد انتهاء ولاية البعثة. ولهذا الغرض، ستمنح الأولوية لإتاحة فرص التدريب من أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين بزيادة ميزانية تدريب الموظفين الوطنيين وخفض نفقات تدريب الموظفين الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم التشديد على القيام بدورات تدريبية داخل البعثة وبواسطة الإنترنت من أجل تحسين فعالية التكاليف في تقديم برامج التدريب.

جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

١٩ - ستواصل البعثة الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، فيما يخص النقل والخدمات الأخرى. وعلاوة على ذلك، ستحتفظ البعثة بعلاقات وثيقة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، وستواصل مساعدة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها حسب مقتضى الحال.

دال - الشراكات وتنسيق الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٢٠ - ستواصل البعثة اتباع نهجها القائم على وحدة العمل في منظومة الأمم المتحدة ضمن الإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وقد أنشئت أفرقة عاملة مواضيعية للتنسيق واتخاذ القرارات على نحو مشترك في مجالات مثل الحكم الديمقراطي، والعدالة، والمسائل الجنسانية، والمساعدة الإنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاتصالات، والدعم التشغيلي. ويجري تعزيز التكامل والتنسيق بين أنشطة الأمم المتحدة عن طريق نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون دعم الحوكمة والعدالة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية، الذي يشغل أيضا منصب المنسق المقيم للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وقد صدرت الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية (٢٠١١-٢٠٣٠) في تموز/يوليه ٢٠١١، مما يعزز دور الحكومة القيادي في تنسيق الجهود الإنمائية الوطنية والدولية. وسيواصل النهج المتكامل لمنظومة الأمم المتحدة دعم المبادرات الإنمائية المنسقة والشفافة المتخذة بقيادة وطنية، بما في ذلك المبادرات التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وترد المعلومات المتعلقة بأنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المضطلع بها ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتيمور - ليشتي في المرفق الثالث لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ (A/65/746). وتبلغ الموارد المستهدف تبعتها في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ لأجل تلك الأنشطة ما مجموعه ٢٥٠ ٠٠٠ ١٣٧ دولار.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

٢١ - لتيسير عرض التغييرات المقترحة في مجال الموارد البشرية، تم تحديد ست فئات من الإجراءات الممكن اتخاذها فيما يتعلق بملاك الوظائف. وترد تعاريف الفئات الست في المرفق الأول - ألف لهذا التقرير.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٢ - يتولى مكتب الممثل الخاص للأمين العام المباشر توجيه البعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون								
م-٢ / ف-٥ / ف-٣ / الخدمة المجموع	م-١ / ف-٤ / ف-٢ / الميدانية الفرعي	م-١ / ف-٤ / ف-٢ / الميدانية الفرعي	م-١ / ف-٤ / ف-٢ / الميدانية الفرعي	م-١ / ف-٤ / ف-٢ / الميدانية الفرعي	م-١ / ف-٤ / ف-٢ / الميدانية الفرعي	م-١ / ف-٤ / ف-٢ / الميدانية الفرعي	م-١ / ف-٤ / ف-٢ / الميدانية الفرعي	م-١ / ف-٤ / ف-٢ / الميدانية الفرعي
و أ-ع-أع م	م-١	ف-٤	ف-٢	ميدانية	الفرعي	الموظفون	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
مكتب الممثل الخاص للأمين العام								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١	-	٢	-	٢	٥	٤	٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	-	٢	-	٢	٥	٣	٨
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	(١)	(١)
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (دعم الحوكمة، والتنمية، وتنسيق الشؤون الإنسانية)								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١	-	٣	-	١	٥	٦	١١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	-	٢	-	١	٤	٥	٩
صافي التغير	-	-	(١)	-	-	(١)	(١)	(٢)
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	١	-	١	-	١
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	١	-	١	-	١
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١	-	٣	١	١	٦	٦	١٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	-	٢	١	١	٥	٥	١٠
صافي التغير	-	-	(١)	-	-	(١)	(١)	(٢)

الموظفون الدوليون									
مد-٢ / ف-٥ / ف-٣ / الخدمة المجموع الموظفين متطوعو الأمم المتحدة ^(أ) الوطنيين ^(ب) الفرعي وأ-ع-أع م مد-١ ف-٤ ف-٢ الميدانية المجموع									
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (القطاع الأمني وسيادة القانون)									
١	-	١	-	-	-	٢	٤	١	٧
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١									
١	-	١	-	-	-	٢	٣	١	٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(ج)									
-	-	-	-	-	-	-	(١)	-	(١)
صافي التغير									
مكتب رئيس الأركان									
-	١	-	١	١	١	٣	١	-	٤
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١									
-	١	-	١	١	١	٣	١	-	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير									
قسم الشؤون القانونية									
-	-	٢	٢	١	١	٥	٤	١	١٠
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١									
-	-	٢	٢	١	١	٥	٤	-	٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢									
-	-	-	-	-	-	-	-	(١)	(١)
صافي التغير									
-	-	١	-	-	-	١	-	-	١
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(د) للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩									
-	-	١	-	-	-	١	-	-	١
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(د) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير									
المجموع الفرعي									
-	-	٣	٢	١	١	٦	٤	١	١١
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١									
-	-	٣	٢	١	١	٦	٤	-	١٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢									
-	-	-	-	-	-	-	-	(١)	(١)
صافي التغير									
المجموع									
٣	١	٩	٤	٥	٢٢	١٩	٢	٤٣	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١									
٣	١	٨	٤	٥	٢١	١٦	١	٣٨	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢									
-	-	(١)	-	-	(١)	(٣)	(١)	(٥)	
صافي التغير									

(أ) منهم الموظفون الفنيون الوطنيون والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.

(ب) تشمل وظيفة برتبة ف-٤ واحدة ووظيفة برتبة ف-٣ واحدة ومولتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

(ج) تشمل وظيفة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة مدرجة في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من رتبة مد-٥)
 الموظفون الوطنيون: نقصان ٣ وظائف (إلغاء وظيفة موظف في وطني واحدة، ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة)
 متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة)

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة موظف في وطني واحدة)
 ٢٣ - يقترح إلغاء وظيفة ضابط أمن معاون وطنية ظلت شاغرة لمدة طويلة ولم تعد لازمة.
 مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (دعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية)

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من رتبة مد-٥)
 الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)
 ٢٤ - يقترح إلغاء وظيفة واحدة من رتبة ف-٥ لموظف أقدم لشؤون التنسيق نظرا لأن البعثة تسير في اتجاه تسليم المزيد من الوظائف والمسؤوليات إلى النظراء الوطنيين؛ ونظرا إلى أنه يتوقع أن يخفّض الدعم المقدم من البعثة في ضوء زيادة قدرة حكومة تيمور - ليشتي على التخطيط والتنسيق لتطبيق الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية (٢٠١١-٢٠٣٠) وتعبيرها عن إرادتها القيام بذلك. وسيتولى المهام الاستشارية المتبقية المتعلقة بالتنسيق بين الجهات المانحة (الاتفاق الدولي) الموظف الأقدم للشؤون الاقتصادية (ف-٥) الذي يعمل في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام، بالتنسيق مع مكتب المنسق المقيم.
 ٢٥ - ويقترح أيضا إلغاء وظيفة مساعد إداري وطنية من فئة الخدمات العامة على أن يتولى المساعدان الإداريان المتبقيان الاضطلاع بمهامهما.

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (القطاع الأمني وسيادة القانون)

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية)
 ٢٦ - على إثر إتمام العملية الانتخابية المرتقب بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وبعد مغادرة الموظفين المعنيين بها، ستخفّض الاحتياجات العامة المتعلقة بالدعم الإداري.

لذا، يقترح في إطار خطة التقليل إلغاء وظيفة مساعد إداري من فئة الخدمات العامة الوطنية في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام.

٢٧ - ويتوقع أن ينخفض الدعم الذي تقدمه البعثة إلى آلية التنسيق بين الجهات المانحة خلال فترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١٣؛ وبناء على ذلك، يلزم توفير وظيفة متطوع من متطوعي الأمم المتحدة لمعاون لشؤون التنسيق بين الجهات المانحة لمدة أربعة أشهر، على أن تلغى في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

قسم الشؤون القانونية

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة) ٢٨ - في ضوء توحيد المهام داخل القسم، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة لموظف قانوني معاون.

العنصر ١: العملية السياسية

٢٩ - خلال فترة الميزانية، ستواصل البعثة التركيز على مساعدة الرئيس والحكومة والبرلمان والسلطات الأخرى في تيمور - ليشتي على المضي في توطيد الديمقراطية والاستقرار على المدى الطويل وتشجيع المصالحة الوطنية. ولهذا الغرض، ستبذل البعثة مساعيها الحميدة لدعم جميع الأطراف في تيمور - ليشتي، ولا سيما الزعماء السياسيين، من أجل التعاون في معالجة القضايا السياسية والأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان في سعيها إلى إرساء الاستقرار والازدهار في تيمور - ليشتي. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة تقديم المساعدة في هيئة الظروف الملائمة لكي يعمل كل من الحكومة والبرلمان والرئيس في شراكة مع المجتمع المدني والمجتمع الدولي من أجل تلبية احتياجات السكان بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة. ويشمل ذلك دعم بناء قدرات وسائل الإعلام الوطنية في أداء دورها فيما يتعلق بالنهوض بالحوكمة الديمقراطية.

٣٠ - وسترکز البعثة بوجه خاص على تقديم الدعم إلى المؤسسات والمجتمع في تيمور - ليشتي طوال فترة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٢. ويتوقع انتهاء العملية الانتخابية بكاملها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وسيمثل إجراء الانتخابات وإنجازها سلمياً، بما في ذلك الانتقال إلى حكومة وبرلمان جديدين منتخبين يؤديان مهامهما، مؤشراً هاماً على أن تيمور - ليشتي هي في طريقها إلى إرساء الديمقراطية والاستقرار على المدى البعيد. وستنصب المساعي الحميدة المبذولة على المشاركة البناءة للأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية في العمليات الانتخابية وفي مرحلة ما بعد الانتخابات.

٣١ - وستقوم البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتقديم الدعم من أجل وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وستشجع على إقامة توازن أفضل بين الجنسين في الخدمة العامة. وسيولى اهتمام خاص لتشجيع مشاركة المرأة في العملية السياسية على جميع المستويات.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-١ توطيد الديمقراطية والاستقرار على المدى الطويل	١-١-١ إجراء الانتخابات في جو سلمي وقبول نتائجها على نطاق واسع من قبل القادة السياسيين والسكان عامة، والانتقال سلمياً لتشكيل حكومة جديدة. وتعزيز مشاركة المرأة
	١-١-٢ اعتماد البرلمان الوطني لميزانية الدولة لعام ٢٠١٣ على إثر حوار مثمر بين أعضاء البرلمان ومن خلال جلسات استماع، مع ضمان ممارسة الرقابة
	١-١-٣ قيام وسائل الإعلام المذاعة والمطبوعة بتعزيز قدرتها على النهوض بمعايير وآداب إعداد التقارير الصحفية

النواتج

- نشر مواد تحليلية عن بيئة ما بعد الانتخابات، بما في ذلك مرحلة الانتقال إلى حكومة جديدة، وعن المناقشات المتعلقة بالميزانية والتشريعات، والحوادث الأمنية، ومراعاة المسائل الجنسانية، والمسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
- إسداء المشورة وبذل المساعي الحميدة من خلال اجتماعات دورية مع القادة الوطنيين (الرئيس وزعيم المعارضة مرة كل أسبوع، ورئيس الوزراء مرة كل شهر، ورئيس البرلمان مرة كل شهرين)، والمؤسسات الوطنية (بما في ذلك عقد اجتماعات شهرية مع فريق البرلمانيات لتيemor - ليشتي ووزير الدولة المعني بالنهوض بالمساواة)، والأحزاب السياسية (اجتماع شهري)، والمجتمع المدني (اجتماع كل شهرين) للنهوض بالعملية الديمقراطية
- إصدار تقارير رصدية ومواد إعلامية وإسداء المشورة وتوفير مواد تدريبية وتوجيهية دعماً لبناء قدرات وسائل الإعلام الوطنية والمحلية، ويشمل ذلك إنتاج ١٢ تقريراً شهرياً لرصد الصحافة المحلية، و ٦ نشرات إخبارية إلكترونية، و ٨ ورقات معلومات أساسية عن مواضيع متعلقة بالبعثة، ومواد توجيهية في إطار بناء قدرات اثنين من وسائل الإعلام المحلية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-١ إحراز التقدم صوب المصالحة الوطنية في تيمور - ليشتي	١-٢-١ تعامل الأحزاب السياسية مع الخلافات السياسية من خلال منابر وعمليات تتم الموافقة عليها بصورة ديمقراطية
	٢-٢-١ استمرار الحكومة وديوان الرئيس في تنظيم الحوار بين الدولة والمجتمعات المحلية في ديلي والمقاطعات

النواتج

- دعم القيادة الوطنية من خلال بذل المساعي الحميدة بشأن المسائل الحيوية التي تتعين تسويتها من خلال عمليات شاملة للجميع وتعاونية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالحوكمة والشفافية والاستقرار والأمن
- إنتاج ٦ مواد تحليلية بشأن العلاقات بين العناصر الفاعلة السياسية على الصعيدين الوطني والمحلي

العوامل الخارجية

قبول نتائج انتخابات عام ٢٠١٢ من قبل العناصر الفاعلة السياسية والجمهور؛ وتشكيل الحكومة الجديدة وقبولها من قبل الأحزاب السياسية والجمهور؛ والتزام جميع العناصر الفاعلة السياسية في تيمور - ليشتي، وخاصة القادة الوطنيين والأحزاب السياسية، بمعالجة القضايا الوطنية الحيوية من خلال عمليات ديمقراطية، واستمرار عملهم المتواصل مع البعثة؛ ووجود عدد كاف من النساء القادرات على المشاركة في العمليات السياسية على جميع المستويات والراغبات في ذلك

الجدول ٢

الموارد البشرية: العنصر ١، العملية السياسية

و أ ع أ ع م	مد-٢ مد-١	ف-٥ ف-٤	ف-٣ ف-٢	الخدمة الميدانية	الموظفون الفرعي	الموظفون الوطنيون ^{١)}	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
									مكتب الشؤون السياسية
-	١	٣	٤	١	٩	١٠	٣	٢٢	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	١	٣	٣	١	٨	١٠	٣	٢١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	-	-	(١)	-	(١)	-	-	(١)	صافي التغير
									مكتب الاتصالات والإعلام

و أ ع أ ع م	مد-٢ مد-١	ف-٥ ف-٤	ف-٣ ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(أ)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
-	١	٤	٣	٤	١٢	٣٠	٤	٤٦	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	-	٢	٣	٤	٩	٣٠	٤	٤٣	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	(١)	(٢)	-	-	(٣)	-	-	(٣)	صافي التغير
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	١	-	-	-	١	-	-	١	الوظائف المؤقتة المقترحة ^{(ب)(ج)} للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	١	-	-	-	١	-	-	١	صافي التغير
المجموع الفرعي									
-	١	٤	٣	٤	١٢	٣٠	٤	٤٦	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	١	٢	٣	٤	١٠	٣٠	٤	٤٤	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	-	(٢)	-	-	(٢)	-	-	(٢)	صافي التغير
وحدة التخطيط									
-	-	١	-	-	١	-	-	١	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	-	١	-	-	١	-	-	١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
وحدة أفضل الممارسات									
-	-	-	١	-	١	١	-	٢	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	-	-	١	-	١	١	-	٢	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
خلية التحليل المشتركة للبعثة									
-	-	١	٢	٢	٥	٢	١	٨	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	-	١	٢	٢	٥	-	١	٦	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	-	-	-	-	-	(٢)	-	(٢)	صافي التغير
مركز العمليات المشتركة									
-	-	١	١	١	٣	٢	١	٦	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	-	١	-	١	٢	-	١	٣	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	-	-	١	-	(١)	(٢)	-	(٣)	صافي التغير
المجموع									
-	٢	١٠	١١	٨	٣١	٤٥	٩	٨٥	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
-	٢	٨	٩	٨	٢٧	٤١	٩	٧٧	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	-	(٢)	(٢)	-	(٤)	(٤)	-	(٨)	صافي التغير

(أ) منهم الموظفون الفنيون الوطنيون والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة من المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) تشمل وظيفة واحدة برتبة مد-١ ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

الموظفون الدوليون: نقصان خمس وظائف (إلغاء وظيفتين برتبة ف-٤ ووظيفتين برتبة ف-٣، وتحويل وظيفة واحدة برتبة مد-١ إلى وظيفة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة) الموظفون الوطنيون: نقصان ٤ وظائف (إلغاء ثلاث وظائف فنية وطنية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية) موظفو المساعدة العامة المؤقتة: زيادة وظيفة واحدة (استحداث وظيفة برتبة مد-١)

مكتب الشؤون السياسية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣) ٣٢ - تتوقع البعثة انخفاضاً كبيراً في أنشطة الرصد عند انتهاء العملية الانتخابية. لذا، يقترح إلغاء وظيفة موظف للشؤون السياسية برتبة ف-٣ نظراً إلى الاستغناء عن مهام الوظيفة.

مكتب الاتصالات والإعلام

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (إلغاء وظيفتين برتبة ف-٤؛ وتحويل وظيفة واحدة برتبة مد-١ إلى وظيفة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة) موظفو المساعدة العامة المؤقتة: زيادة وظيفة واحدة (استحداث وظيفة برتبة مد-١) ٣٣ - مع إحراز التقدم في تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة، ينتظر وقوع انخفاض كبير في أنشطة الإعلام. لذا، يقترح إلغاء وظيفة متحدث رسمي برتبة ف-٤ من خلال دمج مهامها مع مهام وظيفة موظف إعلام أقدم (ف-٥)، وإلغاء وظيفة منتج إذاعي برتبة ف-٤ الشاغرة حالياً نظراً لأن مهامها سبق أن أدمجت في وظائف معتمدة مشغولة. ٣٤ - ويتعين الإبقاء على وظيفة كبير موظفي الإعلام (مد-١) إلى غاية انتهاء الانتخابات. لذا، يقترح تحويلها إلى وظيفة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة وإلغائها اعتباراً من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

خلية التحليل المشتركة للبعثة

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفة فنية وطنية واحدة ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية) ٣٥ - مع إحراز التقدم في تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة، ينتظر أيضاً وقوع انخفاض في الاحتياجات العامة المتعلقة بالتحليل الإعلامي. لذا، يقترح إلغاء وظيفة فنية وطنية لموظف

إدارة معلومات ووظيفة مساعد إداري من فئة الخدمات العامة الوطنية، نظرا للاستغناء عن مهامهما خلال فترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١٣.

مركز العمليات المشتركة

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣)

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفتين لموظف فني وطني)

٣٦ - نظرا لإحراز التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الانتقالية المشتركة وشغل خلية التحليل المشتركة للبعثة ومركز العملية المشتركة لمواقع مشتركة، يقترح إلغاء ٣ وظائف ضابط عمليات، منها وظيفة برتبة ف-٣ ووظيفتان فنيتان وطنيتان، نظرا لارتقاب حصول فائض في مهامها.

العنصر ٢: قطاع الأمن وسيادة القانون

٣٧ - استأنفت الشرطة الوطنية تحمل المسؤولية الرئيسية عن إجراء عمليات الشرطة في شتى أنحاء تيمور - ليشتي في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١، وشكل ذلك حدثا تاريخيا قامت على إثره شرطة البعثة بزيادة التركيز على التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية وبناء قدراتها، مع الحفاظ على قدرات لتوفير الدعم التنفيذي. وتمشيا مع خطة التنمية الاستراتيجية للشرطة الوطنية وخطة التنمية المشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة، ستواصل شرطة البعثة إسداء المشورة وتقديم التدريب إلى نظرائها الوطنيين، وستظل مستعدة في الوقت نفسه لتقديم الدعم التنفيذي إلى الشرطة الوطنية، حسب الضرورة وعند الطلب، وفقا للاتفاقات المبرمة بين البعثة وحكومة تيمور - ليشتي.

٣٨ - وستواصل البعثة إسداء المشورة التقنية لمساعدة مؤسسات القطاع الأمني في تعزيز آليات الرقابة والمساءلة المدنية وتعزيز الإطار القانوني وقدرات المؤسسات الوطنية.

٣٩ - وسيواصل فريق الاتصال العسكري تيسير علاقات العمل الفعالة فيما بين وكالتي الأمن الحدودي التابعتين لتيمور - ليشتي وإندونيسيا، ورصد البيئة الأمنية في تيمور - ليشتي، وخاصة في المناطق الحدودية، عن طريق أنشطة الاتصال وتسيير الدوريات وعقد الاجتماعات. وسيقوم فريق الاتصال العسكري أيضا بأنشطة الاتصال بقوات الدفاع التيمورية وقوة الأمن الدولية.

٤٠ - وستواصل البعثة تشجيع تعميم مراعاة حقوق الإنسان، ورصد التقارير، والتوعية فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمتعلقة بحقوق الإنسان. وسيقدم

المستشارون الفنيون المساعدة في بناء قدرات العناصر الفاعلة الوطنية في ميادين منع العنف الجنسي والجنساني، والمساءلة، والعدالة الانتقالية، وحماية الفئات الضعيفة.

٤١ - وسيواصل فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة أعمال التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩، وسيمد مكتب المدعي العام بجميع المواد والوثائق اللازمة لمعالجة تلك القضايا وفقا للقانون.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٢ الحفاظ على الأمن العام في تيمور - ليشتي	١-١-٢ تشكيل الشرطة الوطنية تشكيلا كاملا
	٢-١-٢ اكتساب الشرطة الوطنية القدرة على أداء جميع مهام الشرطة، بما في ذلك، عمليات ضبط الأمن، وحفظ النظام العام والأمن، والتصدي على نحو ملائم لحالات الأزمات، على أساس مبادئ ضبط الأمن الديمقراطية والأهلية وفي ظل احترام حقوق الإنسان ضمن إطار قانوني يضمن الرقابة المدنية والفعالية في تنفيذ النظام الداخلي التأديبي وآليات المساءلة المالية والفعالية في إدارة الموارد المالية واللوجستية من خلال قيادة ونظام مراقبة يتسمان بالكفاءة
	٢-١-٣ أداء آليات التأديب والمساءلة التأديبية الخاصة بالشرطة الوطنية لعملها
	٢-١-٤ قيام الشرطة الوطنية بحفظ النظام العام والأمن خلال انتخابات عام ٢٠١٢ وفترة ما بعد الانتخابات، وحفاظها على حيادها واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية

النواتج

- تقديم الدعم التنفيذي للشرطة الوطنية وإسداء المشورة إليها خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠١٢ بناء على خطط عمليات مشتركة
- تسير ما لا يقل عن ٦١٠ ٢ دورية مشتركة على مدى ثلاثة أشهر حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
- تقديم ٦٧٦ تقريراً أسبوعياً وشهرياً في ١٣ مقاطعة لرصد أداء الشرطة الوطنية وتقديم المشورة في هذا الشأن، مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ خطة التنمية المشتركة

- تقديم الدعم وإسداء المشورة على مستوى العمليات إلى دائرة التحقيقات التابعة للشرطة الوطنية فيما يتعلق بالتحقيقات في الجرائم الجسيمة، من خلال تنظيم ٣٩ دورة تدريبية على الأقل تشارك فيها عناصر الشرطة التي تصل أولاً إلى مسرح الجريمة، وتقديم المساعدة التوجيهية بشأن ١٠٠ تحقيق على الأقل في مسرح الجريمة، وتنظيم ٢٥ دورة تدريبية متخصصة على الأقل في مجال علم الأدلة الجنائية، و ٥ دورات تدريبية على الأقل في مجال إدارة الأدلة الجنائية والعمل في المختبر في مكان العمل، وتنظيم ٣٠ دورة تدريبية على الأقل في مجال علم الأدلة الجنائية لأجل المحققين، و ١٠ دورات عمل على الأقل بشأن صياغة دليل العمليات، و ٥ دورات على الأقل بشأن مقياس المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ١٧٠٢٥
- تقديم المشورة والمساعدة الفنيهتين إلى الشرطة الوطنية في وضع خطط عمليات معقدة (إدارة الأزمات، والجرائم العابرة للحدود الوطنية والجريمة المنظمة، وعصابات الشوارع، وجماعات فنون القتال) من خلال تنظيم ٣ حلقات عمل على الأقل بشأن إدارة الأزمات مخصصة لأفراد القيادة، وحلقة عمل واحدة مشتركة بين الوكالات بشأن الإدارة المتكاملة للحدود، وحلقتي عمل بشأن خفارة المجتمعات المحلية مخصصتين لقادة المقاطعات ونوابهم ورؤساء العمليات
- إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية من أجل تعزيز الرقابة الداخلية وآليات التأديب من خلال إنشاء مفتشية عامة من أجل وضع ما يلي: معايير التنظيم والإجراءات الخاصة بالمراجعة الداخلية للحسابات؛ ومعايير الاختصاص والأداء المستمدة من المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات؛ وإطار لتقييم المخاطر وإدارة نوعية المراقبة؛ ونظام للرصد والتقييم (يشمل في جملة أمور ميدان الرقابة التأديبية) ويتم تنفيذ ذلك في المقاطعات الثلاث عشرة جميعها
- إسداء المشورة وتقديم الدعم في المجالين القانوني والسياساتي إلى وزير الدولة لشؤون الأمن وإلى القائد العام للشرطة الوطنية من خلال استعراض للإطار التشريعي ولإجراءات العمل الموحدة ولأوضاع السياسات القائمة الخاصة بالشرطة الوطنية، بما يتيح تحليلاً مقارناً مع أفضل الممارسات فيما يتعلق بمعايير أعمال الشرطة
- إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية من أجل تعزيز عمل وحدات الأشخاص الضعفاء من خلال تقديم دورات تدريبية لأجل ٧٩ من ضباط الشرطة في تلك الوحدات بشأن العنف المتري؛ وتنظيم دورة واحدة لتدريب المدربين لأجل ٥ من مدربي الأكاديمية بشأن العنف الجنساني؛ وتنظيم ٣ دورات لتدريب المدربين بشأن التحقيقات الجنائية مخصصة لوحدات الأشخاص الضعفاء وفقاً للبروتوكول المعتمد؛ وتنفيذ برنامج توجيهي بشأن إجراءات العمل الموحدة المتعلقة بالتحقيقات التي تجريها تلك الوحدات في المقاطعات الثلاث عشرة جميعها

- تقديم التدريب والمشورة والمساعدة إلى الشرطة الوطنية في المجالات التنفيذية، بما فيها الأسلحة والمتفجرات، وخفارة المجتمعات المحلية، والخفارة البحرية، وحفظ النظام العام من خلال تنظيم دورات تدريب المدربين في مجالات الأسلحة والمتفجرات والخفارة البحرية وإدارة النظام العام (تغطي هذه المجالات كلها البروتوكول المعتمد)، وتنظيم ثلاث دورات تدريبية في مجال التخطيط الاستراتيجي بشأن خفارة المجتمعات المحلية لأجل موظفي قيادة الشرطة الوطنية
- تقديم المشورة والمساعدة والدعم الفني للشرطة الوطنية في مجالات إدارة أسطول المركبات وصيانته من خلال إنشاء ورش لصيانة أسطول مركبات الشرطة الوطنية؛ وتحسين/وضع قاعدة بيانات لإدارة الأسطول؛ ووضع إجراءات استخدام الورش وإدارته؛ ووضع نظام لإدارة المشتريات والمخزونات من قطع الغيار والمواد الاستهلاكية؛ وإسداء المشورة بشأن نظام مفضل لإدارة الوقود وشرائه
- إسداء المشورة الفنية وتقديم المساعدة إلى الشرطة الوطنية فيما يتعلق بوضع تطبيقات خاصة بقواعد بيانات الموارد البشرية والأسلحة والتدريب، ونظام ناجع للقيود والحفظ حتى يتسنى تخزين ومعالجة واستعادة البيانات لأغراض التخطيط السليم للمسارات الوظيفية وللعمليات عن طريق التواصل اليومي مع نظراء الشرطة الوطنية بخصوص صيانة قاعدة بيانات الموارد البشرية ومراقبة نوعية البيانات؛ وتنظيم دورات لتجديد المعلومات كل شهر لمدة أربع ساعات بشأن تطبيقات قاعدة البيانات لأجل الموظفين المشرفين على قاعدة بيانات الموارد البشرية؛ وتنظيم تدريب في مكان العمل للقائمين بإدارة قاعدة بيانات الموارد البشرية
- إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية بشأن إدارة الميزانية وخدمات الشراء بفعالية وشفافية وفي الوقت المناسب من خلال ما يلي: (أ) إعداد وتنفيذ خطة لبناء القدرات المؤسسية تشمل تنظيم حلقات عمل سنوية لاستعراض النظم وتحسينها في التقارير المقدمة عن الميزانية والمحاسبة والمالية، والرصد المالي لقيادات المقاطعات، وإدارة الملفات والمحفوظات المالية؛ (ب) عقد اجتماعات شهرية مع مدير المالية والميزانية؛ (ج) تقديم توجيهات يومية إلى ضباط الشرطة الوطنية فيما يتعلق بإجراءات الشراء؛ (د) إجراء دورات تدريبية شهرية بشأن إجراءات الشراء تشمل تخطيط المشتريات، وصياغة بيانات طلبات العروض، وإجراءات طلبات العروض، وتقييمات العطاءات، والمفاوضات، وإدارة العقود
- تقديم الدعم الفني وإسداء المشورة إلى مركز تدريب الشرطة فيما يتعلق بإجراء تقييم شامل للاحتياجات المتعلقة بخطة التدريب لعام ٢٠١٣، مع التركيز على المجالات المتخصصة، بما في ذلك النوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومراعاة مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، من خلال وضع أداة لتقييم الاحتياجات وتحليل النتائج في إطار من التعاون المستمر، ثم القيام بتصميم مناهج تدريبية تراعي الاعتبارات الجنسانية ومعايير حقوق الإنسان

- إسداء المشورة الفنية إلى الشرطة الوطنية من خلال وضع مواد تدريبية وتوجيهية خاصة بوحدة الشرطة المتخصصة (كتيبة الأمن العام، ووحدة الحماية الأمنية المباشرة، وسرية العمليات الخاصة، والوحدة البحرية، ووحدة خفارة الحدود، وفريق التحقيق في مسرح الجريمة، والخدمات الإدارية والفنية)
- تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية (ولا سيما نظم الإحالة والشبكات المنصوص عليها في القانون المتعلق بمكافحة العنف المتزلي) في وظائف الشرطة الوطنية من خلال التدريب على التوعية الجنسانية في كل مقاطعة (١٣ في المجموع)، والتوعية، وتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في السياسات والتقارير والوثائق، وتقديم المساعدة إلى مراكز الاتصال المعنية بالمسائل الجنسانية
- المشاركة في اجتماعات الشرطة الوطنية مع جهات مانحة محتملة ووضع خطط مشاريع مشتركة مع نظراء الشرطة الوطنية والتدريب في مجال إدارة المشاريع: (أ) اجتماعات شهرية مع الشرطة الوطنية بشأن صياغة الأولويات؛ (ب) الاتصال بالجهات المانحة المحتملة عن طريق اجتماعات للفريق العامل المعني بالسلامة العامة والأمن تعقد مرة كل شهرين؛ (ج) الاتصال الفردي بالجهات المانحة والعمل المشترك من أجل تطوير أفكار مشاريع مع نظيرين على الأقل من نظراء الشرطة الوطنية؛ (د) تقديم تدريب بشأن أساسيات إدارة المشاريع لما لا يقل عن ١٠٠ من ضباط الشرطة الوطنية، وتدريب بشأن الإدارة المتقدمة للمشاريع لقادة الشرطة الوطنية في المقاطعات الثلاث عشرة، (هـ) العمل مع الإدارة العليا في الشرطة الوطنية للتحضير للمشاركة في الاجتماع السنوي للشركاء الإنمائيين لتي مور - ليشتي
- تقديم التدريب والمشورة والمساعدة للشرطة الوطنية فيما يتعلق بتدبير العلاقات العامة والإعلامية، وإنتاج مواد إعلامية بشأن مسائل الأمن العام من خلال ما يلي: (أ) تنظيم حلقات عمل بشأن التوعية الإعلامية في المقاطعات الثلاث عشرة جميعها؛ (ب) إنشاء موقع للشرطة الوطنية على الإنترنت؛ (ج) إصدار مجلة فصلية للشرطة الوطنية؛ (د) إنتاج مواد إعلامية بشأن مسائل الأمن العام (مثلاً ٣ لقاءات مع الصحافة، و ١٢ برنامجاً إذاعياً، و ٥ مقابلات تلفزيونية، وستة مقالات في النشرة الإخبارية، وحواران إذاعيان)

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٢-٢ الحفاظ على الاستقرار في تيمور - ليشتي ٢-٢-١ اكتساب وحدة دوريات الحدود التابعة للشرطة الوطنية القدرة من الناحية التشغيلية على القيام بدوريات على الحدود

الإجراءات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	٢-٢-٢ تشغيل وتأمين الحدود، حيث تعمل إدارات الجمارك والمهجرة وشرطة الحدود في تيمور - ليشتي، والقوات المسلحة التيمورية والقوات المسلحة الإندونيسية، في جو من الوثام
	٣-٢-٢ اضطلاع المؤسسات الوطنية برصد ما يقع من حوادث والاستجابة لها بصورة آنية ومنسقة وملائمة

الناتج

- تقديم حلقات عمل بشأن تنفيذ قانون مجلس تنسيق عمليات الحدود، بما في ذلك وظائف الرصد بموجب البروتوكولات المتفق عليها
- توفير التدريب والمشورة والمساعدة لوحدة دوريات الحدود التابعة للشرطة الوطنية، من خلال تعاون الوكالات في تصميم وعقد ٣ حلقات عمل مشتركة بشأن الإدارة المتكاملة للحدود يشارك فيها ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من موظفي وحدة دوريات الحدود وإدارتي الهجرة والجمارك
- دوريات لضباط الاتصال العسكري تمثل ٩٢٠ ٢ من أيام عمل الأفراد (٣٦٥ يوماً × ٨ عمليات حدودية)، تشمل الاتصال بالسلطات المحلية في جميع المقاطعات
- تيسير عقد اجتماعات اتصال، حسب الاقتضاء، بين أجهزة أمن الحدود التيمورية والإندونيسية لتيسير تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك منازعات ترسيم الحدود
- عقد اجتماعات اتصال منتظمة (١٢ اجتماعاً في مجموعها) مع القوات المسلحة التيمورية ومع القوة الدولية لتحقيق الاستقرار

الإجراءات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٢ تعزيز قدرات القطاع الأمني في تيمور - ليشتي	١-٣-٢ تنفيذ التشريعات والسياسات وخطط العمل المتعلقة بالأمن الوطني، التي تعرّف أدوار المؤسسات الأمنية وتحدد أطرها
	٢-٣-٢ بدء عمل المؤسسات المعنية بمراقبة قطاع الأمن وتنظيمه وإدارته في العمل، على نحو يحترم حقوق الإنسان ويراعي تعميم المنظور الجنساني

النواتج

- تقديم تدريب في مجال بحوث السياسات لأجل ٥٠ فرداً من مؤسسات الأمن والدفاع المعنية، وتيسير أنشطة البحوث في معهد الدفاع الوطني
- تقديم المشورة والمساعدة للقوات المسلحة الوطنية التيمورية في تنقيح النظام الأساسي للقوات المسلحة الوطنية التيمورية والنظام الأساسي للشرطة العسكرية، من خلال عقد ١٢ جلسة عمل
- تقديم التوجيه لأفراد القوات المسلحة الوطنية التيمورية استعداداً لنشرهم في مقاطعات حدودية للعمل كضباط اتصال، ولمشاركتهم مستقبلاً في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من خلال عقد اجتماعين و ٤ حلقات عمل
- تقديم تدريب بشأن آليات الإشراف لأجل ٢٥ موظفاً في قلم سجل شركة الأمن الخاصة العاملين مع المديرية الوطنية لأمن المباني العامة
- تقديم الدعم من خلال عقد حلقات عمل لفائدة المديرية الوطنية لمنع نشوب التفاعلات المجتمعية، بشأن وضع قواعد وسياسات وإجراءات للإنذار المبكر ولمنع نشوب التفاعلات، بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني
- تقديم تدريب لموظفي استقبال تنظيم للاتصالات في حالات الطوارئ لأجل ٢٠ موظفاً في المركز الوطني لعمليات الإنقاذ
- تقديم تدريب بشأن الرقابة المدنية وحقوق الإنسان والتوعية بالشؤون الجنسانية لأجل ٤٠ من واضعي مشاريع القوانين، والمحللين، وأعضاء اللجنة البرلمانية بآ (الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢-٤-١ معالجة قضايا الإفلات من العقاب عن جرائم سابقة، بما فيها الجرائم المحالة من لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ولجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة، ولجنة الحقيقة والصدقة	٢-٤-٢ إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان
٢-٤-٢ اضطلاع مؤسسات وطنية رئيسية (مكتب أمين العدالة وحقوق الإنسان ووزارة العدل) بأنشطة الرصد والإبلاغ المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني بشكل احترافي، بما في ذلك تقديم التقارير بموجب المعاهدات	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٢-٤-٣ تعزيز قدرات مؤسسات الدولة على معالجة

قضايا حقوق الإنسان

٢-٤-٤ الانتهاء من التحقيقات في قضايا الجرائم الخطيرة

التي لم يُت فيها المرتكبة في عام ١٩٩٩

النواتج

- تقديم المساعدة لمكتب المدعي العام لإنجاز جميع التحقيقات المفتوحة المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الجسيمة المرتكبة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بما فيها جرائم العنف الجنسي، من خلال إجراء تحقيقات، وإعداد مشاريع الوثائق النهائية، وتحديث وتعهد المحفوظات المادية وقاعدة إلكترونية للبيانات
- توفير دورات تدريبية للتوعية بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لحوالي ٢٠ عضواً من أعضاء النيابة بمكتب المدعي العام
- توفير تدريب لحوالي ٢٥ موظفاً في مكتب المدعي العام على استخدام محفوظات الجرائم الجسيمة وقاعدة بيانات التحقيقات في الجرائم الخطيرة
- تقديم الدعم لأمين العدالة وحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتحقيقات وأنشطة الرصد والدعوة، والاستعراض الدوري الشامل وآليات تقديم التقارير بموجب المعاهدات، من خلال إقامة دورات للتدريب والمساعدة التقنية
- تقديم الدعم لوزارة العدل فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل وآليات تقديم التقارير لهيئات المعاهدات، عن طريق التدريب وتقديم المساعدة التقنية
- تنفيذ نظم رصد حقوق الإنسان، بما في ذلك حالة الفئات الضعيفة (المحتجزون والأحداث والنساء والأطفال)، من خلال القيام بزيارات لمرافق الاحتجاز، وإجراء مقابلات مع الضحايا والشهود، وتقديم تقارير عن هذه الأنشطة
- تقديم الدعم لوزارة التعليم، والقوات المسلحة التيمورية، والشرطة الوطنية، لتعميم المناهج المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال إقامة دورات للتدريب والمساعدة التقنية
- تقديم الدعم للجنة الوطنية لحقوق الطفل، ولوزير الدولة لتعزيز المساواة، في رصد تنفيذ قانون مكافحة العنف الأسري من خلال متابعة قضايا العنف الأسري في أقسام الشرطة ومكاتب المدعي العام والمحاكم، ومن خلال تقديم تقارير عن هذه الأنشطة

- الإبلاغ عن وضع القضايا المتبقية التي يوصى بمحاكمة مرتكبيها أمام لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة
- تقديم الدعم للبرلمان فيما يتعلق بالتعويضات، بما في ذلك نشر القوانين وتقديم التدريب، ودعم رابطات الضحايا، من خلال عقد دورات للتدريب والمساعدة التقنية
- نشر منتجات إعلامية عن قضايا حقوق الإنسان، من بينها ١٠ مقابلات/حلقات إذاعية، و ٤ برامج تلفزيونية، وحوار إذاعي، ومؤتمر صحفيان، و ٥ مقالات في رسائل إخبارية

العوامل الخارجية

شيوخ الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي، وقيام حكومة تيمور - ليشتي برصد ميزانية كافية للاحتياجات اللوجستية للشرطة الوطنية، واستمرار التزام القوات المسلحة التيمورية/وزير الدولة المعني بالدفاع، والشرطة الوطنية/وزير الدولة المعني بالأمن بتوفير التدريب لضباطهما في مجال حقوق الإنسان

الجدول ٣

الموارد البشرية: العنصر ٢ - القطاع الأمني وسيادة القانون

الفئة	المجموع
أولاً - المراقبون العسكريون	
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٣٤
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٣٤
صافي التغير	—
ثانياً - الوحدات العسكرية	
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	—
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	—
صافي التغير	—
ثالثاً - شرطة الأمم المتحدة	
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٧٩٠
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٧٩٠
صافي التغير	—
رابعاً - وحدات الشرطة المشكلة	
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٤٩٠
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٤٩٠
صافي التغير	—

الموظفون الدوليون									
خامساً -	الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الأمم الوطنية المتحدة	متطوعو المجموع	
قسم دعم قطاع الأمن									
	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٧	٢	١	١٠	٨	-	١٨
	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	٥	٢	١	٨	٧	-	١٥
	صافي التغير	-	(٢)	-	-	(٢)	(١)	-	(٣)
مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية									
	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	٦	٢	١٦	٢٩	٤	٤٩
	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٥	٢	١٣	٢٩	٤	٤٦
	صافي التغير	-	-	(١)	-	(٣)	-	-	(٣)
فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة									
	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٣	٤	٢٦	٣٢	-	٥٨
	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٣	٤	٢٦	٣٢	-	٥٨
	صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب مفوض الشرطة									
	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٣	١٠	١	٢٩	٣٨٧	-	٤١٦
	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	٣	٨	١	٢٥	٣٥٧	-	٣٨٢
	صافي التغير	-	-	(٢)	-	(٤)	(٣٠)	-	(٣٤)
	الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	-	-	-	-	-
	الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٢	-	٤	-	-	٤
	صافي التغير	-	-	٢	-	٤	-	-	٤
المجموع الفرعي									
	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٣	١٠	١	٢٩	٣٨٧	-	٤١٦
	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	٣	١٠	١	٢٩	٣٥٧	-	٣٨٦
	صافي التغير	-	-	-	-	-	(٣٠)	-	(٣٠)
مكتب كبير ضباط الاتصال العسكري									
	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	١	٢	٩	-	١١
	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١	١	٢	٧	-	٩
	صافي التغير	-	-	-	-	-	(٢)	-	(٢)
	الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	-	-	-	-	-
	الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	٢	-	٢
	صافي التغير	-	-	-	-	-	٢	-	٢
المجموع الفرعي									

الموظفون الدوليون								
خامساً -	الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمة الفرعية	مطلوعو الموظفون الأمم المتحدة
	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	-	١	٢	٩
	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١	-	١	٢	٩
	صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون								
	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٤	٢٧	٤٣	٩	٨٣	٤٦٥
	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	٤	٢٤	٤١	٩	٧٨	٤٣٤
	صافي التغير	-	-	(٣)	(٢)	-	(٥)	(٣١)
المجموع (أولاً - خامساً)								
	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	-	-	-	-
	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	-
	صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-

(أ) منهم الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) تشمل ٦ وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة كما يلي: وظيفتان برتبة ف-٤، ووظيفتان برتبة ف-٣، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة الوطنية مدرجة في الميزانية لأجل الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

الموظفون الدوليون: نقصان ٩ وظائف (إلغاء ٣ وظائف برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة برتبة ف-٢؛ وتحويل وظيفتين برتبة ف-٤ ووظيفتين برتبة ف-٣ إلى وظائف المساعدة المؤقتة العامة)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٣٣ وظيفة (إلغاء وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية و ٣٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية؛ وتحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى وظائف المساعدة المؤقتة العامة)

موظفو المساعدة المؤقتة العامة: زيادة ٦ وظائف (إنشاء وظيفتين برتبة ف-٤، ووظيفتين برتبة ف-٣، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)

قسم دعم قطاع الأمن

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفتين برتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية)

٤٢ - مع تقدم تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة، ستزيد مسؤوليات البعثة في مجالي تحقيق اتساق السياسات والتخطيط الاستراتيجي في التناقص. لذا يقترح إلغاء وظيفتين برتبة ف-٤ لموظفين لشؤون إصلاح القطاع الأمني. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إلغاء وظيفة شاغرة لموظف وطني من الفئة الفنية لشؤون إصلاح القطاع الأمني، نظراً لأنه تم بالفعل إدماج مهام هذه الوظيفة مع المسؤوليات المتعلقة بشؤون المحاربين القداماء.

مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة برتبة ف-٢)

٤٣ - تتوقع البعثة أن يقل الدور الذي تؤديه في تقديم المساعدة اللازمة لتعزيز القدرات المؤسسية والاجتماعية على الصعيد الوطني، وإنشاء آليات لرصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، وتعزيز العدالة والمصالحة، إذ ستنتقل هذه المهام إلى السلطات الوطنية وإلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ومع الانخفاض في أنشطة مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، من المقترح إلغاء وظيفتين لموظفين لشؤون حقوق الإنسان (١ ف-٤ و ١ ف-٣)، ووظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون حقوق الإنسان (٢ ف-٢).

مكتب مفوض الشرطة

الموظفون الدوليون: نقصان ٤ وظائف (تحويل وظيفتين برتبة ف-٤ ووظيفتين برتبة ف-٣ إلى وظائف للمساعدة المؤقتة العامة)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٣٠ وظيفة (إلغاء ٣٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية) موظفو المساعدة المؤقتة العامة: زيادة ٤ وظائف (إنشاء وظيفتين برتبة ف-٤ ووظيفتين برتبة ف-٣)

٤٤ - بعد تسليم مسؤوليات أعمال الشرطة إلى الشرطة الوطنية في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١، انتقل تركيز شرطة البعثة من أنشطة إنفاذ القوانين فعلياً إلى أنشطة بناء القدرات. وعلاوة على ذلك، دخلت الخطة الانتقالية المشتركة مرحلة متقدمة من التنفيذ، ويتوقع إنجازها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبالتالي، يقترح تحويل وظيفتين برتبة ف-٤ (موظف إداري وموظف شؤون مدنية) في مكتب مفوض الشرطة، ووظيفتين برتبة ف-٣ (مستشار لشؤون الشرطة - أخصائي خفارة المجتمعات المحلية، وموظف لشؤون

التخطيط - الإصلاح وإعادة الهيكلة وإعادة البناء) إلى وظائف للمساعدة المؤقتة العامة، ليجري إلغاؤها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بعد نقل هذه المهام إلى الشركاء الوطنيين. ويُقترح كذلك إلغاء ٣٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية لمساعدين لغويين، وذلك في المقام الأول بسبب انخفاض عدد عمليات الشرطة الفعلية التي تتطلب ترجمة تحريرية وشفوية.

مكتب كبير ضباط الاتصال العسكري

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين (تحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى وظيفتين للمساعدة المؤقتة العامة)

موظفو المساعدة المؤقتة العامة: زيادة وظيفتين (إنشاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٤٥ - بعد انتهاء العملية الانتخابية، سيجري أيضا تخفيض الدور التنفيذي الذي يقوم به فريق الاتصال العسكري. وبناء على ذلك، من المقترح تحويل وظيفتين لمساعدين لغويين من فئة الخدمات العامة الوطنية يعملان في باكوا إلى وظيفتين للمساعدة المؤقتة العامة، ليتم إلغاؤهما بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

العنصر ٣: الحوكمة والعدالة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية

٤٦ - ستواصل البعثة دعم الآليات التي تعزز المشاركة المدنية في العمليات السياسية وجهود الحكومة المبذولة لتعزيز المؤسسات التي لها وظائف في مجالي الرقابة والمساءلة وهي البرلمان الوطني، ولجنة مكافحة الفساد، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإعلامية. وستواصل البعثة تقديم الدعم، بناءً على طلب الحكومة، إلى عمليات الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوطنية لعام ٢٠١٢، وإلى عملية نقل السلطة إلى الحكومة الجديدة المنتخبة بتقديم المساعدة لضمان توطيد السلام والاستقرار في الأجل الطويل.

٤٧ - وستقدم البعثة المساعدة والمشورة القانونيتين للفاعلين الرئيسيين في النظام القضائي، ولا سيما فيما يتعلق بالعدل بين الجنسين وقضاء الأحداث والسجون. وستواصل البعثة مساعدتها للسلطات التيمورية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة، إلى جانب التوصيات الواردة في التقييم الشامل المستقل للاحتياجات. وسيوجه التركيز بشكل خاص إلى اتباع نهج منسق إزاء تطوير قطاع العدالة مع فريق الأمم المتحدة القطري.

٤٨ - وستواصل البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة وشركاء التنمية، في رصد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي. وتعلق المؤشرات الرئيسية بتشغيل الشباب، والمساواة بين الجنسين، والأهداف الإنمائية للألفية، والحوكمة الاقتصادية، والتنمية المالية.

٤٩ - وستقدم البعثة، إلى جانب الفريق القطري، استشارات تقنية وفي مجال السياسات إلى المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية (٢٠١١-٢٠٣٠). وستساعد البعثة الحكومة، بالتعاون مع البنك الدولي، في صياغة الأولويات المنبثقة عن الخطة، عن طريق تشجيع جهود التنسيق فيما بين الوزارات واتساق المساعدة المقدمة من شركاء التنمية. وستدعم البعثة اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية وجهود الفريق القطري والشركاء الدوليين الآخرين في بناء قدرات المؤسسات الوطنية في مجال التأهب للكوارث والتصدي لها.

٥٠ - وسيوجه تركيز البعثة إلى تنمية القدرات الوطنية، في إطار التسليم التدريجي لمهامها، حيثما أمكن، إلى الحكومة أو فريق الأمم المتحدة القطري أو شركاء التنمية.

الإجراءات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٣ إحراز تقدم نحو إقامة مؤسسات وطنية	١-٣-١ توافر القدرة لدى الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات واللجنة الوطنية للانتخابات لقيادة عملية انتخابات نزيهة ومعالجته أي شكاوى انتخابية
	١-٣-٢ توافر قدرات أكبر لدى لجنة مكافحة الفساد على التحقيق في قضايا الفساد، وتوليها تيسير وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد من خلال عقد مشاورات مع جميع الأطراف المعنية على الصعيد الوطني
	١-٣-٣ تعزيز الإطار القطري للشفافية والمساءلة من خلال تحسين آليات الرقابة وأنشطة الإبلاغ ومشاركة المجتمع المدني
	١-٣-٤ إقامة آليات للحوار، من قبيل المحافل العامة، فيما بين منظمات المجتمع المدني والهيئات السيادية: البرلمان والحكومة والجهاز القضائي والرئاسة
	١-٣-٥ توافر نظام معلومات فعال لإدارة شؤون الموظفين لدى لجنة الخدمة المدنية

النواتج

- إسداء المشورة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى الهيئات المعنية بإدارة الانتخابات (الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات واللجنة الوطنية للانتخابات)، بشأن عملية إدارة وتنظيم ومراقبة الانتخابات البرلمانية المتوقع إنجازها بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، من خلال استشاريين تقنيين يعملون مباشرة مع نظرائهم فيما يتعلق بالدورة الانتخابية (٦ إحاطات شهرية)
- تقديم الدعم للجنة الوطنية للانتخابات بشأن الترتيب الوطنية بعد الانتخابات، بالشراكة مع البرنامج الإنمائي، عن طريق إسداء المشورة فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ أنشطة التوعية المجتمعية (المساعدة في تصميم وتوزيع الملصقات والمنشورات الإعلامية وترتيب اللقاءات المجتمعية)
- تقديم المشورة والتوجيهات التقنية والقانونية إلى لجنة مكافحة الفساد عن طريق اثنين من مستشاري البعثة، من أجل وضع استراتيجية لمكافحة الفساد ومتابعة التوصيات المتعلقة بتنفيذ الالتزامات التعاهدية الناشئة عن التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- إسداء المشورة لدى طلبها إلى المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، من أجل تعزيز شفافية عملية اتخاذ القرارات وتشجيع محافل التشاور التي توفر مجالاً للتواصل فيما بين المواطنين والقادة والسلطات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي
- إسداء المشورة/نقل الخبرات بالتعاون مع المؤسسات الوطنية لإنتاج وتوزيع تقارير ومواد إعلامية بانتظام بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بمسائل التنمية المستدامة
- قيام الموظفين الوطنيين في البعثة بتقديم المساعدة إلى لجنة الخدمة المدنية في التحقق من صحة البيانات وإسداء المشورة في مجال السياسات، وذلك فيما يتعلق بنظام المعلومات المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين
- توفير موظفي البعثة الوطنيين المساعدة، لدى طلب السلطات الوطنية، للموظفين الإداريين في المقاطعات والمقاطعات الفرعية قصد الامتثال لإجراءات المشتريات والرصد المتعلقة بمشاريع تطوير المقاطعات، من خلال عقد ٢٦ حلقة عمل بالمقاطعات (حلقتا عمل في ١٣ مقاطعة)

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٢-٣ تعزيز قدرات قطاع العدالة في تيمور - ليشتي ١-٢-٣ قيام وزارة العدل بإنشاء آليات فعالة للمساءلة، بما في ذلك وضع واستعراض وتنفيذ مدونة قواعد سلوك القضاة والمدعين العامين

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ٣-٢-٢ إحراز السلطة الوطنية لمزيد من التقدم في تنفيذ التشريعات الرئيسية، ومن بينها القانون الجنائي، وقانون مكافحة العنف الأسري، والقانون المدني
- ٣-٢-٣ مواصلة الحكومة إحراز التقدم فيما يتعلق بالخطوة الاستراتيجية لقطاع العدالة، والتوصيات الواردة في التقييم الشامل المستقل للاحتياجات، بما في ذلك برامج إعادة الإدماج من أجل تعزيز نظم السجون
- ٣-٢-٤ الزيادة التدريجية في عدد القضايا التي ينظر فيها في إطار النظام القانوني، مع التركيز على القضايا التي تؤثر على الاستقرار الاجتماعي، وانخفاض عدد القضايا التي لم يبت فيها بعد بوجه عام
- ٣-٢-٥ قيام الشركاء والأطراف المعنية في قطاع العدالة بتنسيق جهود تطوير القطاع

النواتج

- توفير برامج تدريبية في مجال تنمية القدرات للمدعين العامين الوطنيين في مجالات اختصاص من خلال تنظيم دورتين بشأن العنف الجنساني موجّهتين لجميع المدعين العامين ودورتين لطلاب كلية الحقوق وتيسير عقد حلقات عمل/حلقات دراسية عن إدارة التحقيقات والجرائم المالية وحقوق الطفل إلى جانب المساعدة على إعداد دليل ممارسات للمدعين العامين
- تقديم خبرات تقنية من خلال التعليقات والتوصيات المتعلقة بتنفيذ التشريعات الرئيسية، بما في ذلك استعراض وتنفيذ مدونة قواعد سلوك القضاة والمدعين العامين
- تقديم الدعم من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الجنساني من خلال تقديم إرشادات متعلقة بصياغة المبادئ التوجيهية ومن خلال دورتين لتدريب المدربين موجّهتين للمسؤولين في وزارة العدل بشأن العنف الجنساني ووضع سياسات العدل بين الجنسين تنظمها وزارة العدل (إعداد مواد الدعم لتدريب الشرطة والمدعين العامين والقضاة على التحقيق والمقاضاة في قضايا العنف الجنساني وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات)
- إسداء المشورة التقنية بشأن إنشاء أمانة تخطيط داخل وزارة العدل لدعم آلية تنسيق بين المانحين في قطاع العدل بقيادة الحكومة

- إسداء المشورة إلى إدارة السجون (بالتشاور مع وزارة العدل والفريق الفرعي المكلف بالإصلاحات التابع للفريق العامل المعني بالعدالة) بشأن بلورة سياسات تهدف لتعزيز إعادة إدماج السجناء، والمساعدة على إنشاء آلية لتقديم الشكاوى، ووضع إجراءات لمراقبة السجناء
- تقديم تقييمات بشأن الإصلاحات والمسائل التقنية والسياسيات لسلطات إدارة السجون، بشكل خاص عبر تحليل الثغرات، وبشأن مستوى الامتثال الحالي والتحديات الراهنة وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بمعاملة السجناء
- تقديم المساعدة والدعم للحكومة لتحسين الخدمات التي توفرها الإصلاحات عن طريق التخطيط والتحليل الفعالين للسجون، وتنسيق جهود إدارة السجون الوطنية وبرنامج نظام العدالة الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل إنشاء مرافق جديدة
- القيام بأنشطة توعية تركز على دور الفاعلين في مجال العدالة الرسمية لدعم الحملة الإعلامية لوزارة العدل (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، على أن يكملها بث حوار إذاعي لمدة ٦٠ دقيقة على محطة RTTL الإذاعية الوطنية الرئيسية، وبث ٤ برامج تلفزيونية و ٨ برامج/مقابلات إذاعية ونشر ٤ مقالات في الرسالة الإخبارية باللغة التيمورية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٣ إحراز تقدم في مجالي الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعادل	٣-٣-١ قيام الحكومة بإعداد أدوات لتخصيص ميزانية للخطط الإنمائية الاستراتيجية الوطنية (٢٠١١-٢٠٣٠) ولرصد تنفيذها
	٣-٣-٢ قيام الحكومة بوضع سياسات من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعادل، وتنمية القطاع الخاص، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

النواتج

- تقديم المساعدة إلى الحكومة في وضع سياسات تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعادل، والحد من بطالة الشباب، والحد من الاعتماد على عائدات قطاع النفط، عند تلقي طلب بإجراء بحوث وتحليلات من وزارة المالية أو وزارة الاقتصاد والتنمية أو من وزير الدولة لشؤون التدريب المهني والعمل أو اللجنة البرلمانية المعنية بالاقتصاد والمالية ومكافحة الفساد

- تيسير إنشاء الحكومة لآلية عاملة تخلف برنامج الأولويات الوطنية، تعزز فعالية المعونة من خلال التنسيق بين الوزارات والتعاون مع البنك الدولي والشركاء المعنيين
- تقديم المساعدة إلى الأمانة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية لدى الحكومة من أجل إعطاء دفع لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الترويج لها والنهوض بها وتشجيع ترسيخها على المستوى المحلي، مع التركيز بشكل خاص على المسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاستراتيجيات الهادفة للتخفيف من آثارها الاجتماعية والاقتصادية
- توزيع منتجات سمعية بصرية ومواد إعلامية بشأن مواضيع متصلة بالنمو الاقتصادي المستدام والعدال، منها ١٢ برنامجا تلفزيونيا و ٣٢ برنامجا إذاعيا وحوارين إذاعيين و ٨ مقالات إخبارية و ٣ مؤتمرات صحفية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٤ تحسن إدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث، مع التركيز على التأهب لمواجهة الطوارئ والتصدي للكوارث الطبيعية	٣-٤-١ أن تشرع لجان إدارة الكوارث في المقاطعات في العمل
٣-٤-٢ أن تتعاون المديرية الوطنية لإدارة الكوارث مع المديرية الوطنية للحماية المدنية والشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية على القيام بالأنشطة المتعلقة بتحليل المخاطر والتأهب لها	
٣-٤-٣ أن تقدم آليات التعاون المدني - العسكري الدعم الكافي للمسعى التي تقودها الحكومة للتصدي للكوارث الطبيعية	

النواتج

- تحديث خطة الطوارئ استنادا إلى تحليل المخاطر المتعددة الأخطار بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، والمديرية الوطنية لإدارة الكوارث، والمديرية الوطنية للحماية المدنية، والشرطة الوطنية، والقوات المسلحة التيمورية، والموظفين الفنيين من مختلف الوزارات المعنية
- إسداء المشورة التقنية، في إطار ٤ حلقات عمل، إلى المديرية الوطنية لإدارة الكوارث بشأن إعداد مشروع ميزانيتها، بالتعاون مع الفريق العامل المعني بإدارة المخاطر الذي يرأسه ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- إسداء المشورة التقنية، وتنظيم حلقتين دراسيتين مع مؤسسات القطاع الأمني (وزارة الدفاع والأمن والشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية) عن التعاون المدني - العسكري لدعم المساعي التي تقودها الحكومة للتصدي للكوارث الطبيعية

العوامل الخارجية

بدء تنفيذ خطة التنمية الوطنية الاستراتيجية وتضمين الميزانية السنوية الأولويات المحددة في الخطة؛ وإحراز الحكومة تقدماً على صعيد التنظيم المؤسسي لإدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣، الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								متطوعو الأمم المتحدة ^(٢)	الموظفون الوطنيون ^(١)	الأمم المتحدة ^(٢)	المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-٢ مد-١	ف-٥ ف-٤	ف-٣ ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي						
مكتب دعم الحوكمة الديمقراطية												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	١٠	٢	٥	١٨	١٥	١٣٣	١٦٦			
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٤	١	٢	٨	١٢	١٣٣	١٥٣			
صافي التغير	-	-	(٦)	(١)	(٣)	(١٠)	(٣)	-	(١٣)			
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٣) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	٣	-	٣	١٠	-	١٣			
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٣) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٥	٤	٣	١٢	١٠	-	٢٢			
صافي التغير	-	-	٥	١	٣	٩	-	-	٩			
المجموع الفرعي												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	١٠	٥	٥	٢١	٢٥	١٣٣	١٧٩			
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٩	٥	٥	٢٠	٢٢	١٣٣	١٧٥			
صافي التغير	-	-	(١)	-	-	(١)	(٣)	-	(٤)			
وحدة الشؤون الجنسانية												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	١	-	٢	٢	١	٥			
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١	-	-	١	٢	-	٣			
صافي التغير	-	-	-	(١)	-	(١)	-	(١)	(٢)			
وحدة الشؤون الإنسانية												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	-	-	١	١	-	٢			
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١	-	-	١	١	-	٢			

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								متطوعو الأمم المتحدة ^(ب)	الاجممع
	و أ ع - أ ع م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	الاجممع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(أ)	الاجممع		
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم دعم إقامة العدل										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٥	-	-	٥	٥	٥	١	١١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٥	-	-	٥	٤	٤	١	١٠
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	(١)	-	-	(١)
الاجممع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	١	١٧	٦	٥	٢٩	٣٣	١٣٥	١٩٧	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	١٦	٥	٥	٢٧	٢٩	١٣٤	١٩٠	
صافي التغير	-	-	(١)	(١)	-	(٢)	(٤)	(١)	(٧)	

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تشمل ١٢٦ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة ترصد لها اعتمادات في الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، و ٥ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة ترصد لها اعتمادات في الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(ج) وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة.

(د) تشمل ٢٢ وظيفة مؤقتة تتألف من وظيفة برتبة ف-٣، و ٥ موظفين فنيين وطنيين، و ٣ موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، ترصد لها اعتمادات في الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، و ٥ وظائف برتبة ف-٤، و ٣ وظائف برتبة ف-٣، و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية ترصد لها اعتمادات في الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ووظيفتين لموظفين فنيين وطنيين ترصد لهما اعتمادات في الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

الموظفون الدوليون: نقصان ١١ وظيفة (إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣؛ وتحويل ٥ وظائف برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٤ وظائف (إلغاء وظيفتين لموظفين فنيين وطنيين، ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة)

الوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة: زيادة ٩ وظائف (إنشاء ٥ وظائف برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

مكتب دعم الحوكمة الديمقراطية

الموظفون الدوليون: نقصان ١٠ وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٤؛ وتحويل ٥ وظائف برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٣ وظائف (إلغاء وظيفتين لموظفين فنيين وطنيين، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

الوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة: زيادة ٩ وظائف (إنشاء ٥ وظائف برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

٥١ - وكخطوة هامة لتنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة، ورهنا بنتائج الانتخابات، تعترم البعثة الإبقاء على عدد محدود من الموظفين المكلفين بالانتخابات للإشراف على عملية تسليم مهامها للسلطات الوطنية/النظرية الوطنيين ولا سيما في ما يتعلق بحفظ الوثائق وجرّد وتخزين المواد الانتخابية ونقل أي مسؤوليات عن إعداد التقارير النهائية.

٥٢ - وبناء على ما تقدم، يقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ لموظف لشؤون الحوكمة - واللامركزية، وتحويل تسع وظائف دولية إلى وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة تتألف من ست وظائف لشؤون الحوكمة (٥ وظائف برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣)، ووظيفتين مساعدتين لشؤون تكنولوجيا المعلومات ووظيفة مساعد لشؤون اللوجستيات (٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية) لمدة ٦ أشهر من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٥٣ - واعتباراً لإكمال الدورة الانتخابية يقترح إلغاء ١١ وظيفة إضافية ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة تتألف من وظيفة لموظف لشؤون الانتخابات (١ ف-٣)، وخمس وظائف لموظفي شؤون الحوكمة (٥ وظائف فنية وطنية)، ووظيفة سائق ووظيفتين مساعدتين إداريين (٣ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) ستُلغى في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ووظيفتين لموظفين لشؤون الحوكمة (٢ ف-٣) ستُلغى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٥٤ - ولدعم الانتخابات وعملية تسليم المهام خلال مراحل التنفيذ النهائية للخطة الانتقالية المشتركة يُقترح الإبقاء على ١٢٦ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة لمدة أربعة أشهر من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ و ٥ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وحدة الشؤون الجنسانية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة برتبة ف-٣)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة)

٥٥ - خلال فترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١٣، وخصوصا بعد الانتهاء من العملية الانتخابية وتنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة، يتوقع أن تشهد أنشطة وحدة الشؤون الجنسانية انخفاضاً ملحوظاً.

٥٦ - ونظراً إلى تدني الأنشطة والجهود التي تبذلها البعثة لبناء قدرات الموظفين الوطنيين، يقترح إلغاء وظيفتين لموظفين معنيين بالشؤون الجنسانية (وظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة). وسيواصل الموظف الفني الوطني تقديم الدعم إلى كبير مستشاري الشؤون الجنسانية (ف-٥) وسيساعد أيضاً على تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة والعمليات المتصلة بها، بما في ذلك النقل السلس للمسؤوليات إلى الشركاء الوطنيين وتحمل مسؤولية إعداد التقارير اللازمة مثل جمع المعلومات وتيسير الاتصال باللغة التيتومية مع المجتمع المدني والمجموعات النسائية.

قسم دعم إقامة العدل

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

٥٧ - مع إحراز التقدم في تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة، يتوقع أن يتدنى عبء العمل العام الذي يتحمله قسم دعم إقامة العدل مما سيؤدي إلى تدني الحاجة إلى موظفي الدعم. وبناء على ذلك، يقترح إلغاء وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد إداري.

العنصر ٤: دعم البعثة

٥٨ - خلال فترة الميزانية، سيقدم عنصر دعم البعثة خدمات إدارية ولوجستية وأمنية تتسم بالفعالية والكفاءة، دعماً لتنفيذ ولاية البعثة، عبر تحسين الخدمات وتحقيق مكاسب نتيجة لزيادة الكفاءة. وسيُقدّم الدعم إلى ٣٤ موظف اتصال عسكري، و ٧٩٠ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٤٩٠ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، وكذلك إلى ٣٧١ موظفاً دولياً، و ٩٣٩ موظفاً وطنياً، و ٢٧٠ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة.

٥٩ - وسيواصل تنفيذ عمليات البعثة من مقر البعثة في ديلي، ومن أربعة مقرات إقليمية في باوكاو وأويكوسي وسواي وماليانا، وكذلك من أماكن العمل التي تتقاسمها شرطة الأمم

المتحدة والشرطة الوطنية في ١٣ مقاطعة، فضلا عن مكتب الدعم الموجود في داروين بأستراليا. وخلال فترة الميزانية، سيواصل عنصر الدعم استكشاف الفرص المتاحة لتحسين تقديم الخدمات بكفاءة أكثر. وسيركز عنصر الدعم على تقديم الخدمات وفقا لمعايير الأمم المتحدة وفي أوانها مع توخي فعالية التكلفة من أجل مساعدة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الوطنية على تنفيذ المهام الموكلة لها. وتتضمن الأولويات أمن وسلامة الموظفين، وتقديم الدعم اللوجستي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وبناء القدرات الوطنية، فضلا عن دعم تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة التي وقعت البعثة وحكومة تيمور - ليشتي.

٦٠ - وسيشمل نطاق الدعم جميع الخدمات، بما في ذلك تنفيذ برنامجي السلوك والانضباط وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة شؤون الموظفين، والرعاية الصحية، والتدريب في مجالي الإدارة والاتصالات لجميع الموظفين، وبرامج بناء القدرات التي تهدف إلى تيسير إدماج الموظفين الوطنيين في القطاعين العام والخاص بعد انسحاب البعثة، وصيانة مرافق المكاتب وأماكن الإقامة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعمليات النقل الجوي والبري، بما في ذلك توفير القدرة على البحث والإنقاذ/الإجلاء الطبي الجوي على مدار الساعة، وعمليات الإمداد وإعادة الإمداد، وتوفير خدمات الأمن على كامل نطاق البعثة. وسيواصل تقديم الدعم اللوجستي خلال المراحل المتأخرة من الانتخابات الوطنية الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٢، وسيعاد في الوقت نفسه تنظيم قسم النقل ليتواءم مع متطلبات البعثة خلال المرحلة الانتقالية. ويشمل ذلك تحضير المركبات اللازمة للانتخابات، وشحنها لاحقا إلى بعثات أخرى أو شطبها، وبناء قدرة الموظفين الوطنيين على القيام بمختلف الجوانب التقنية لعمليات النقل.

٦١ - وبالتوازي مع تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة، وتمشيا مع استراتيجية البعثة الهادفة لتحقيق وفورات في التكاليف الإجمالية خلال فترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١٣، سيجري تعديل ملاك موظفي دعم البعثة عبر توحيد المهام المتصلة بالدعم، وإلغاء الوظائف التي ظلت شاغرة لفترات طويلة والتي لم تُعد الأنشطة التنفيذية بحاجة لها. وبناء على ما تقدم، يُقترح إلغاء ما مجموعه ٩٢ وظيفة دائمة ووظيفة مؤقتة في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تتألف من ٤٥ وظيفة دولية و ٣٩ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، ووظيفة واحدة لموظف فيني وطني، و ٧ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة و ١٦ وظيفة دولية و ٦ وظائف وطنية في قسم الأمن، و ٣ وظائف دولية ووظيفة وطنية واحدة في الفريق المعني بالسلوك والانضباط.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٤ تزويد البعثة بالدعم الإداري واللوجستي والأمني	١-١-٤ نقل المسؤولية عن ٤٩ موقعا من المواقع التي تتقاسمها شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية إلى الشرطة الوطنية مع احتياجات الدعم المتصلة بها
	٢-١-٤ إتاحة فرصة المشاركة في البرامج التدريبية
	المهادفة لبناء القدرات لجميع الموظفين الوطنيين، سواء كان ذلك داخل منطقة البعثة أو خارجها

النواتج

تحسين الخدمات

- توفير الطاقة الكهربائية من خلال الربط بشبكة الكهرباء الوطنية بدلا من أن تواصل البعثة توليد الطاقة
- ترشيد عملية التحقيق في حوادث المرور البسيطة من خلال خفض ساعات عمل موظفي الأمن وكذلك المواد القرطاسية المستخدمة في العملية
- استحداث المعالجة الإلكترونية لإجازات زيارة الوطن وزيارات الأسرة وسفر الراحة والاستجمام عبر التحضير الإلكتروني لاستمارات تراخيص السفر (PT8)

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- نشر ٣٤ مراقبا عسكريا و ٧٩٠ ضابطا تابعا لشرطة الأمم المتحدة و ٤٩٠ فردا من أفراد الشرطة المشكلة وتناوبهم وإعادة تم إلى أوطانهم
- الاضطلاع بأعمال التحقق والرصد والتفتيش فيما يتعلق بالمعدات التي تملكها الوحدات ومعدات الدعم الذاتي لدى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكلة
- تخزين وتوزيع ٣٣ طنا من حصص الإعاشة شهريا، و ٤٥٠ ١٠ حصة إعاشة ميدانية، و ١٧٢ ٠٠٠ لتر من الماء للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكلة في ٤ مواقع
- إدارة قوام مأذون به يتألف من ١ ٥٨٠ موظفا مدنيا، من بينهم ٣٧١ موظفا دوليا و ٩٣٩ موظفا وطنيا و ٢٧٠ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة
- توفير دورات تدريبية إلزامية وتمهيدية لجميع الموظفين الجدد
- إتاحة فرص للتدريب لأجل ٩٣٩ موظفا وطنيا في إطار بناء قدرات الموظفين الوطنيين

- تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، ويشمل ذلك التدريب والوقاية والرصد وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التصحيحية عند حدوث سوء سلوك

المرافق والهياكل الأساسية

- صيانة ٦ مواقع وتصليح موقعين من مواقع الوحدات العسكرية/الشرطة المشكلة، وصيانة ٦ مواقع وتصليح موقعين من مواقع شرطة الحدود، وصيانة ٤٦ مكان عمل وتصليح ٩ أماكن عمل تستخدمها الشرطة، وصيانة ١٨ مكان عمل وتصليح ٤ أماكن عمل يستخدمها الموظفون المدنيون في ٧٦ موقعا
- تزويد كافة المباني بخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك جمع مياه المجاري والنفايات والتخلص منها
- صيانة وتشغيل محطتين لمعالجة المياه المستعملة في موقعين اثنين
- تشغيل وصيانة ١٣٦ مولدا كهربائيا تملكها الأمم المتحدة و ٢٥ مولدا كهربائيا تملكها الوحدات العسكرية في ٧١ موقعا
- إقامة محول كهربائي لتزويد المقر الرئيسي للبعثة بالطاقة الكهربائية
- صيانة وتصليح مهبط للطائرات في ديلي
- صيانة ٦٩ موزعا لهبوط الطائرات العمودية في ٦٩ موقعا

النقل البري

- تشغيل وصيانة ٦٩٣ مركبة تملكها الأمم المتحدة، من بينها ٤ مركبات مدرعة، ومركبات تملكها الوحدات العسكرية في ورشة واحدة لتصليح المركبات في ديلي و ٤ ورش في المراكز الإقليمية
- توفير إمدادات قدرها ٨٠٠ ٤٧٠ لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري
- تشغيل خدمة نقل يومية تعمل ٦ أيام في الأسبوع لنقل ما متوسطه ٢٥٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة

النقل الجوي

- تشغيل وصيانة ٤ طائرات عمودية في منطقة البعثة وفي مطار ديلي، بما في ذلك خدمات الإنقاذ/الإجلاء الطبي الجوي (ستسحب طائرتان عموديتان بعد اكتمال الدورة الانتخابية)
- توفير إمدادات قدرها ٦٠٠ ٥٠٩ لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم للعمليات الجوية

الاتصالات

- دعم وصيانة شبكة للاتصالات عبر الأقمار الصناعية تتكون من محطة أرضية مركزية، و ١٦ محطة ساتيلية طرفية صغيرة جدا من نوع فيسات (VSAT)، و ٢٢ مقسما هاتفيا، و ١٧ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، و ٢٥ نظاما لاسلكيا رقميا ضيق النطاق للاتصال عبر الفاكس والفيديو وإرسال البيانات
- دعم وصيانة محطة إرسال إذاعي تبث على موجات متوسطة ومرافق للإنتاج الإذاعي

تكنولوجيا المعلومات

- دعم وصيانة ٣٦ خادوما ماديا، و ٥٦ خادوما افتراضيا، و ٥٦٠ جهاز حاسوب، و ٣٧٢ طابعة موصولة بالشبكة، و ٦١ جهاز إرسال رقمي في ١٤ موقعا
- دعم وصيانة ٢٥٠٠ حساب من حسابات البريد الإلكتروني
- توفير خدمات الدعم والصيانة لخمس شبكات لاسلكية محلية
- صيانة محفوظات البعثة الإلكترونية من مواد التصوير والفيديو والإنتاج الإذاعي والمطبوعات

نظام المعلومات الجغرافية

- إتاحة كافة الخرائط على مواقع البعثة في الإنترنت وبيانات مستوفاة بشأن تقييم الطرق تتعلق بطرق الإمداد الرئيسية والثانوية التي تستخدمها البعثة
- توفير التدريب على النظام العالمي لتحديد المواقع وقراءة الخرائط لكل الأفراد الملتحقين بشرطة الأمم المتحدة

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة مرفق واحد من المرافق الطبية المعززة (من المستوى الأول الممتاز) في موقع واحد، بالإضافة إلى ٨ مستوصفات في ٥ مواقع لفائدة جميع أفراد البعثة وموظفي فريق الأمم المتحدة القطري
- مواصلة ترتيبات الإجلاء برا وجوا على صعيد منطقة البعثة برمتها لخدمة جميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك إجلاء المرضى إلى مستشفيات من المستوى الثالث في موقعين
- تشغيل وصيانة المرافق المخصصة للاستشارات والفحوص الطبية الطوعية والسرية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية لجميع أفراد البعثة

- تنفيذ برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية يشمل التثقيف عن طريق الأقران وتقديم المشورة/إجراء الفحوصات لجميع أفراد البعثة، بمن فيهم الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

الأمن

- توفير خدمات الأمن على مدار الساعة يوميا وكل أسبوع لكامل منطقة البعثة
- توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين رفيعي المستوى
- إجراء تقييم لأمن المواقع يشمل البعثة بأكملها، بما في ذلك إجراء مسح لجميع أماكن الإقامة المطلوب إجراؤها فيها
- تنظيم دورات إعلامية فصلية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لكافة أفراد البعثة
- توفير التدريب الأمني التوجيهي والتدريب الأولي/العملي على التأهب للحوادث لجميع موظفي البعثة الجدد

العوامل الخارجية

قيام الموردون بتوفير البضائع والخدمات وفقا للعقود المبرمة

الجدول ٥

الموارد البشرية: العنصر ٤، الدعم

الموظفون الدوليون									
وكيل أمين عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة المجموع									
عام مساعد مد-١ - ف-٤ - ف-٢ - الميدانية الفرعي									
الوطنيون ^(١) المتحدة المجموع									
متطوعو									
الموظفون المدنيون									
الفريق المعني بالسلوك والانضباط									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٢	-	-	٢	٢	١	٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١	-	-	١	١	١	٣
صافي التغير	-	-	(١)	-	-	(١)	(١)	(١)	(٢)
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	-	١	١	٢	-	-	٢
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	-	(١)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(٢)
المجموع الفرعي									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	٢	١	١	٤	٢	١	٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١	-	-	١	١	١	٣
صافي التغير	-	-	(١)	(١)	(١)	(٣)	(١)	(١)	(٤)
وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	-	١	-	-	١	٢	٢	٦

الموظفون الدوليون								
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين مد- ٢ - ف- ٥ - ف- ٣ - الخدمة المجموع عام مساعد مد- ١ - ف- ٤ - ف- ٢ الميدانية الفرعي							
	متطوعو الموظفون الأمم المتحدة ^١	الموظفون الوطنيون	المجموع	الميدانية	الفرعي	ف- ٢	ف- ٤	ف- ٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٢	١	-	-	١	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الأمن								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٧٦	٥٤	٤٦	٨	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	٧٠	٣٨	٣٢	٦	-	-	-
صافي التغير	-	(٦)	(١٦)	(١٤)	(٢)	-	-	-
مكتب رئيس دعم البعثة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٣	٩	١٤	٦	٤	٣	١	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٣	٩	١٣	٥	٤	٣	١	-
صافي التغير	-	-	(١)	(١)	-	-	-	-
المكاتب الإدارية الإقليمية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	-	٥	٦	٣	٣	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	٤	٦	٣	٣	-	-	-
صافي التغير	-	(١)	-	-	-	-	-	-
الخدمات الإدارية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٤٧	٩٩	٧٥	٤٧	٢٠	٨	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٤٧	٩٦	٦٣	٤١	١٥	٧	-	-
صافي التغير	-	(٣)	(١٢)	(٦)	(٥)	(١)	-	-
خدمات الدعم المتكامل								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٧٦	٢٦٦	١٠٨	٨٢	١٨	٨	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٦٩	٢٣٧	٩٥	٧٣	١٤	٨	-	-
صافي التغير	(٧)	(٢٩)	(١٣)	(٩)	(٤)	-	-	-
المجموع								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١٢٩	٤٥٩	٢٦٣	١٨٦	٥٤	٢٢	١	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١٢٢	٤١٩	٢١٨	١٥٥	٤٢	٢٠	١	-
صافي التغير	(٧)	(٤٠)	(٤٥)	(٣١)	(١٢)	(٢)	-	-

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان ٤٣ وظيفة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤، و ٨ وظائف برتبة ف-٣، و ٣ وظائف برتبة ف-٢، و ٣٠ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٤٠ وظيفة (إلغاء وظيفة واحدة لموظف فني وطني و ٣٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ٧ وظائف (إلغاء ٧ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) موظفو المساعدة المؤقتة العامة: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٢ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

الفريق المعني بالسلوك والانضباط

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥) الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة لموظف فني وطني) موظفو المساعدة المؤقتة العامة: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٢ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

٦٢ - بعد إكمال العملية الانتخابية بنجاح، يُتوقع أن تقلص البعثة تدريجياً عدد موظفيها تماشياً مع الخطة الانتقالية المشتركة. ونتيجة لذلك، وبالنظر إلى الانخفاض المضطرب في عدد قضايا السلوك والانضباط المبلغ عنها خلال الأعوام الثلاثة الماضية، يقترح إلغاء وظيفة رئيس فريق السلوك والانضباط برتبة ف-٥ وستنقل مسؤوليات الإدارة العامة للفريق إلى موظف معني بشؤون السلوك والانضباط (ف-٤). ويقترح كذلك إلغاء وظيفة لموظف فني وطني (موظف معني بالسلوك والانضباط)، ووظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون السلوك والانضباط برتبة ف-٢، ووظيفة لمساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية مدرجة في الميزانية في إطار المساعدة العامة المؤقتة.

قسم الأمن

الموظفون الدوليون: نقصان ١٦ وظيفة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة برتبة ف-٢، و ١٤ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٦ وظائف (إلغاء ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٦٣ - نظراً لانخفاض تواجد الموظفين المدنيين في جميع أنحاء منطقة البعثة، خصوصاً بسبب إعادة الموظفين المشاركين في الأنشطة الانتخابية إلى أوطانهم، يتوقع إجراء خفض كبير لمجموع العمليات الأمنية مع انخفاض عدد تقارير التحقيق والمراقبة الأمنية وعمليات إنشاء

قوات الحراسة. فيقترح بالتالي إلغاء ما مجموعه ٢٢ وظيفة تتألف من ٥ وظائف ضباط أمن (١ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)، و ٥ وظائف ضباط حماية شخصية (٥ وظائف من فئة الخدمة الميدانية) و ٦ وظائف مساعد أمني لإدارة قوات الحراسة في مقر البعثة في ديلي (٦ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)، و ٧ وظائف ضباط أمن إقليمي من فئة الخدمة الميدانية في مقاطعات ديلي (١) ومالينا (١) وسواي (١) وأويكوسي (١) وباوكاو (١).

مكتب رئيس دعم البعثة

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية) ٦٤ - نظرا للانخفاض المتوقع في حجم العمل، يقترح إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية (مساعد في مجلس التحقيق). وسيتولى كل من الموظف في مجلس التحقيق (ف-٣) والمساعد في مجلس التحقيق (الخدمات العامة الوطنية) مسؤوليات شاغل الوظيفة.

المكتب الإداري الإقليمي

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية) ٦٥ - يقترح إلغاء وظيفة شاغرة لمساعد إداري من فئة الخدمات العامة الوطنية، انتفت الحاجة إليها بسبب انخفاض حجم العمل.

الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: نقصان ١٢ وظيفة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤، و ٤ وظائف برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة برتبة ف-٢، و ٦ وظائف من فئة الخدمة الميدانية) الموظفون الوطنيون: نقصان ٣ وظائف (إلغاء ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية)

مكتب رئيس الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية) ٦٦ - مع اقتراب مرحلة تصفية البعثة، ينصب التركيز على دمج المهام. وفي هذا الصدد، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لموظف إداري برتبة ف-٣ مع استيعاب المهام المتعلقة بها ضمن مهام مكتب رئيس الخدمات الإدارية.

٦٧ - وبالنظر إلى استقرار أسس برنامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين، وإلى العدد الكبير من الموظفين الوطنيين الذين تم تدريبهم وتلقوا شهادات بذلك، لم تعد هناك حاجة لخدمات موظف التدريب الأقدم (المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات، رئيس برتبة ف-٤). لذا، يقترح إلغاء هذه الوظيفة.

٦٨ - وسيؤدي إكمال العملية الانتخابية بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى انخفاض الاحتياجات في خدمات الترجمة. بناء على ذلك، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد في الترجمة من فئة الخدمة الميدانية.

قسم الشؤون المالية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣)
٦٩ - مع اقتراب مرحلة تصفية البعثة، وبالنظر إلى ما يوازي ذلك من انخفاض في حجم العمل، يقترح إلغاء وظيفة موظف مالي برتبة ف-٣ ظلت شاغرة لمدة طويلة.

قسم الموارد البشرية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٢، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

٧٠ - يقترح إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٢ (موظف معاون لشؤون الموارد البشرية) ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية (مساعد إداري)، وذلك بدمج المهام المتعلقة بهما في مهام القسم.

قسم المشتريات

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)
الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية)
٧١ - مع اقتراب مرحلة تصفية البعثة، سينخفض كذلك مجموع أنشطة المشتريات بسبب انخفاض الاحتياجات من المقتنيات الجديدة، وسينتقل القسم إلى التصرف في الأصول، مما يستلزم قوة عاملة أقل. وبسبب انخفاض حجم العمل، يقترح بالتالي إلغاء وظيفتي مساعد من فئة الخدمة الميدانية ووحدة العقود ووحدة الشراء، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون المشتريات من فئة الخدمات العامة الوطنية (وحدة الشراء).

قسم الخدمات العامة

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣، ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٧٢ - خلال المرحلة الانتقالية، سيتم خفض الاحتياجات المتعلقة بالسفر خارج منطقة البعثة إلى أدنى مستوى، ما سيؤدي إلى انخفاض احتياجات التحضير لسفر الموظفين. وتبعاً لذلك، يقترح إلغاء وظيفة واحدة شاغرة لموظف لشؤون السفر برتبة ف-٣ من خلال دمج مهامها مع مهام وظيفتي مساعد لشؤون السفر من فئة الخدمة الميدانية.

٧٣ - ونظراً لانخفاض حجم العمل عموماً، يقترح أيضاً إلغاء وظيفتين لمساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية بالمكتب المباشر لرئيس قسم الخدمات العامة وفي وحدة خدمات المعسكرات، ووظيفة واحدة لمساعد شؤون مراقبة الحركة من فئة الخدمات العامة الوطنية. يمكن داريون بسبب انخفاض حركة النقل بين ديلي وداروين، بالإضافة إلى إلغاء وظيفة واحدة لمنظف من فئة الخدمات العامة الوطنية.

قسم الخدمات الطبية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣)

٧٤ - يتوقع أن ينتج عن الانخفاض العام في ملاك الموظفين المدنيين انخفاض في الاحتياجات من الخدمات الطبية. لذا، يقترح إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لمسؤول طبي.

خدمات الدعم المتكامل

الموظفون الدوليون: نقصان ١٣ وظيفة (إلغاء ٣ وظائف برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة برتبة ف-٢، و ٩ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٢٩ وظيفة (إلغاء ٢٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية) متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ٧ وظائف (إلغاء ٧ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة)

قسم الإمدادات

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٧٥ - أدمجت مهام وحدة التخطيط والإدارة مع مهام وحدة التخزين والتوزيع منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ويقترح، كنتيجة لذلك، إلغاء وظيفة واحدة لموظف إمدادات برتبة ف-٣ في وحدة التخطيط والإدارة، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون ضمان الجودة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتين لمساعد لشؤون الإمدادات من فئة الخدمات العامة الوطنية.

قسم إدارة الممتلكات

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٢)

٧٦ - يقترح إلغاء وظيفة شاغرة لموظف معاون لشؤون مراقبة الممتلكات والمخزون برتبة ف-٢ من خلال توزيع مهامها بين الوظائف المتبقية.

قسم النقل

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (إلغاء ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٨ وظائف (إلغاء ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ٤ وظائف (إلغاء ٤ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة)

٧٧ - سيؤدي انخفاض ملاك موظفي البعثة إلى انخفاض عدد المركبات المستخدمة في العمليات وما يتبع ذلك من تراجع أنشطة النقل في جميع أنحاء منطقة البعثة. وسيتمس انخفاض العام، في المقام الأول، خدمات صيانة الأسطول وإدارته وتشغيل الورشة والمخازن وخدمات التوزيع. ولمواءمة الاحتياجات من الموارد مع الاحتياجات التشغيلية المنخفضة، يُقترح إلغاء ١٥ وظيفة في قسم النقل: ثلاث وظائف لمساعد لشؤون النقل من فئة الخدمة الميدانية في أقاليم ديلي ومالينا وسواي؛ وثمان وظائف من فئة الخدمة العامة الوطنية (وظيفتان لمساعد لشؤون النقل في المقر الرئيسي في ديلي، وثلاث وظائف لفنيي المركبات في أقاليم ديلي وسواي وأويكوسي، وثلاث وظائف لسائقين في أقاليم باوكاو ومالينا وسواي)؛ وأربع وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة (مساعدان لشؤون النقل في المقر الرئيسي وفيان اثنان من فنيي المركبات في إقليم سواي وأويكوسي).

قسم مراقبة الحركة

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية) ٧٨ - سيؤدي انخفاض ملاك موظفي البعثة إلى انخفاض تحركات المسافرين والبضائع، ما ستنجح عنه كذلك انخفاضات في عمليات مراقبة الحركة عامة. لذلك، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد شؤون مراقبة الحركة من فئة الخدمة الميدانية في المقر الرئيسي للبعثة.

قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣) الموظفون الوطنيون: نقصان ١٣ وظيفة (إلغاء ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية) ٧٩ - نفذت البعثة المبادئ التوجيهية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كامل، وفقا لما حدده التوجيه الاستراتيجي لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. فقد اقتنى قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جميع ما يحتاجه من المعدات الأمنية والمعدات الحاسوبية والأجهزة والبرامجيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وركبها، وأنجز بنجاح برنامجا للتوعية الأمنية في البعثة من خلال برامج التدريب التوجيهي وعمليات البث المتكرر. وفضلا عن ذلك، تم إكمال تنفيذ أمن المنطقة المحيطة والقدرة الكاملة على مواجهة الفيروسات. ونتيجة لذلك، أصبحت وحدة إدارة الشبكة ومكتب المساعدة وورشة تكنولوجيا المعلومات تشتغل وتتلقى الدعم بصورة كاملة. وبما أن كل المهام المطلوبة قد تم إنجازها، يُقترح إلغاء ١٤ وظيفة من الوظائف التي باتت مهامها زائدة عن الحاجة، وتتألف من وظيفة واحدة شاغرة لرئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات برتبة ف-٣، و ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية (وظيفة واحدة لمساعد إداري، ووظيفة واحدة لتقني هواتف، وتسع وظائف لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات، ووظيفتان لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات في مجال تشغيل الشبكات المحلية والواسعة). وسيتولى موظف لتكنولوجيا المعلومات، من مستوى أعلى في الخدمة الميدانية، الاضطلاع بمهام رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات.

القسم الهندسي

الموظفون الدوليون: نقصان ٤ وظائف (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣، و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٥ وظائف (إلغاء ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية) متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ٣ وظائف (إلغاء ٣ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة)

٨٠ - مع اقتراب دخول البعثة في المرحلة الانتقالية، سوف يغلق عدد كبير من المرافق وأماكن العمل، وسيؤدي ذلك إلى انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بتنفيذ موظفي الهندسة للمهام المتعلقة بالتصميم والصيانة. وبناء على ذلك، يقترح إلغاء ١٢ وظيفة لمهندس مدني برتبة ف-٣ في وحدة التخطيط والعمليات، وثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية (تقني كهرباء، وميكانيكي لمولدات الكهرباء، ومساعد لشؤون إدارة المرافق)، وخمس وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية (وظيفة واحدة لتقني كهرباء، ووظيفتان لمساعد لشؤون إدارة المرافق، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون المواد والأصول، ووظيفة لتقني تدفئة وتهوية وتبريد)، وثلاث وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة (وظيفة لتقني في الهندسة في وحدة التصميم وإدارة المشاريع، ووظيفة لمساعد لشؤون إدارة المرافق، ووظيفة لتقني تدفئة وتهوية وتبريد).

قسم الطيران

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٨١ - نظرا لانخفاض العام في عمليات البعثة، ستتنتفي الحاجة لطائرتين عموديتين عند انتهاء العملية الانتخابية، مما سيؤدي إلى خفض الاحتياجات فيما يتعلق بموظفي شؤون عمليات المطارات والمحطات الجوية. لذلك، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لضابط عمليات جوية من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة واحدة لمساعد مدرج من فئة الخدمات العامة الوطنية في وحدة المطارات والمحطات الجوية.

ثانياً - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	النفقات		المخصصات		تقديرات التكاليف		الفرق	
	(٢٠١١-٢٠١٠)	(٢٠١٢-٢٠١١)	(٢٠١٢-٢٠١١)	(٢٠١٣-٢٠١٢)	المبلغ	النسبة المئوية		
	(١)	(٢)	(٣)		(٢)-(٣)=(٤)	(٢)÷(٤)=(٥)		
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة								
المراقبون العسكريون	١ ٥٨٨,٥	١ ٦٧٠,٣	١ ٥٧٠,٨		(٩٩,٥)	(٦,٠)		
الوحدات العسكرية	-	-	-		-	-		
شرطة الأمم المتحدة	٤٢ ٠٠٩,٨	٣٨ ٤٩٩,٦	٣٤ ١٣٦,٣		(٤ ٣٦٣,٣)	(١١,٣)		
وحدات الشرطة المشكّلة	١٥ ٠٢٦,٤	١٥ ٦٧٩,٥	١٤ ٢٩٦,٨		(١ ٣٨٢,٧)	(٨,٨)		
المجموع الفرعي	٥٨ ٦٢٤,٧	٥٥ ٨٤٩,٤	٥٠ ٠٠٣,٩		(٥ ٨٤٥,٥)	(١٠,٥)		
الموظفون المدنيون								
الموظفون الدوليون	٦٦ ٦٤٢,٦	٦٨ ٢٦٢,٦	٥٦ ٨٢٥,٢		(١١ ٤٣٧,٤)	(١٦,٨)		
الموظفون الوطنيون	١٠ ٦٣١,٠	٩ ٨٩٩,٠	٩ ٣٠٦,٩		(٥٩٢,١)	(٦,٠)		
متطوعو الأمم المتحدة	٦ ٧٤٢,٥	١٠ ٢٦٢,٤	٧ ٢٠٦,٠		(٣ ٠٥٦,٤)	(٢٩,٨)		
المساعدة المؤقتة العامة	٧٣٤,٢	١ ٨٣٨,١	٢ ١٢٣,٩		٢٨٥,٨	١٥,٥		
المجموع الفرعي	٨٤ ٧٥٠,٣	٩٠ ٢٦٢,١	٧٥ ٤٦٢,٠		(١٤ ٨٠٠,١)	(١٦,٤)		
تكاليف التشغيل								
الأفراد المقدمون من الحكومات	-	-	-		-	-		
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-		-	-		
الخبراء الاستشاريون	١٢١,٢	٣٨٣,٣	٤٥٧,٦		٧٤,٣	١٩,٤		
السفر في مهمة رسمية	٣ ٣٣٤,٢	٤ ٨٠٣,٧	٢ ٨١٢,١		(١ ٩٩١,٦)	(٤١,٥)		
المرافق والهياكل الأساسية	١١ ٦٦٩,٠	١١ ٤٠٢,٨	١٠ ٦٠٦,٩		(٧٩٥,٩)	(٧,٠)		
النقل البري	٣ ٠٢٠,٨	٢ ١٧٨,٨	٢ ١٨١,٨		٣,٠	٠,١		
النقل الجوي	١٦ ٤٩٠,٧	٢٠ ٤٥٢,٤	٩ ٢١٣,٨		(١١ ٢٣٨,٦)	(٥٥,٠)		
النقل البحري	-	-	-		-	-		
الاتصالات	٤ ٣٦٦,٩	٤ ١٠٥,٢	٣ ٣٧٠,٣		(٧٣٤,٩)	(١٧,٩)		
تكنولوجيا المعلومات	٣ ٨٢٩,٢	٢ ٧٣٢,٦	٢ ٥٢٥,١		(٢٠٧,٥)	(٧,٦)		
الخدمات الطبية	١ ٣٥٨,٣	١ ٠٨١,١	١ ١١٠,٢		٢٩,١	٢,٧		
المعدات الخاصة	٢٥٨,٥	٢٣٣,٢	٢٣٦,٢		٣,٠	١,٣		

الفئة	النفقات (٢٠١١-٢٠١٠)	المخصصات (٢٠١٢-٢٠١١)	تقديرات التكاليف (٢٠١٣-٢٠١٢)	الفرق	
				المبلغ (٢)-(٣)=(٤)	النسبة المئوية (٤)÷(٢)=(٥)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٢ ٣٢١,٣	٢ ٥٩٢,٩	٢ ٢٣٨,٣	(٣٥٤,٦)	(١٣,٧)
المشاريع السريعة الأثر	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي	٤٦ ٧٧٠,١	٤٩ ٩٦٦,٠	٣٤ ٧٥٢,٣	(١٥ ٢١٣,٧)	(٣٠,٤)
إجمالي الاحتياجات	١٩٠ ١٤٥,١	١٩٦ ٠٧٧,٥	١٦٠ ٢١٨,٢	(٣٥ ٨٥٩,٣)	(١٨,٣)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ٤٦٩,٠	٩ ١٧٤,٠	٦ ٠١٢,٨	(٣ ١٦١,٢)	(٣٤,٥)
صافي الاحتياجات	١٨٠ ٦٧٦,١	١٨٦ ٩٠٣,٥	١٥٤ ٢٠٥,٤	(٣٢ ٦٩٨,١)	(١٧,٥)
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) ^(١)	-	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١٩٠ ١٤٥,١	١٩٦ ٠٧٧,٥	١٦٠ ٢١٨,٢	(٣٥ ٨٥٩,٣)	(١٨,٣)

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

٨٢ - تقدر قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اتفاق مركز البعثة ^(١)	٥ ٩٩٦,٢
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	٥ ٩٩٦,٢

(أ) بما في ذلك القيمة التقديرية للمرافق والأراضي المقدمة من الحكومة.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

٨٣ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه

٢٠١٣ المبادرات التالية المتعلقة بتحسين الكفاءة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
الموظفون المدنيون		
الموظفون الدوليون	٦٥,٦	تخفيض ساعات عمل أفراد الأمن عن طريق تبسيط عملية التحقيق في حوادث المرور باعتماد تقارير موحدة عن الحوادث مما يؤدي إلى وفورات إجمالية قدرها ٢٦٠ ساعة عمل
المرافق والهياكل الأساسية		
الوقود والزيوت ومواد التشحيم	٤٨٤,٠	تخفيض استهلاك وقود المولدات الكهربائية من خلال تركيب محول كهربائي يصل مقر البعثة في ثكنة أوبريغادو بالشبكة الكهربائية الوطنية، مما يؤدي إلى وفورات مقدراها ٠,١١ دولار في محل كيلو وات/ساعة، علماً أن الاستهلاك خلال السنة محدد في ٤,٤ ملايين كيلو وات/ساعة
القرطاسية واللوازم المكتبية	٢,٥	تخفيض الاحتياجات من القرطاسية عن طريق ترشيد عملية التحقيق في حوادث المرور باعتماد تقارير موحدة عن الحوادث تتألف من ٥ صفحات مقابل ٢٠ صفحة حالياً، مما يؤدي إلى وفورات قدرها دولاران لكل تقرير
القرطاسية واللوازم المكتبية	٥١,٠	تجهيز استمارات تنقل الأفراد وطلبات الإجازة من خلال البيئة غير الورقية لحزمة الدعم الميداني، مما يؤدي إلى تخفيض الاحتياجات من ورق الطباعة
النقل البري		
الوقود والزيوت ومواد التشحيم	٩٠,١	تخفيض الاحتياجات من الوقود عن طريق تنفيذ سياسة "يوم بلا مركبات" في منطقة البعثة برمتها، حيث يمتنع الموظفون غير التنفيذيين عن استعمال المركبات يوماً واحداً خلال كل نهاية أسبوع، مما يؤدي إلى وفورات قدرها ٨٠٠ لتر من وقود المركبات يومياً
المجموع	٦٩٣,١	

دال - العوامل المتعلقة بالشواغر

٨٤ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ العوامل التالية المتعلقة بالشواغر:

(نسبة مئوية)

النسبة الفعلية للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	النسبة المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	النسبة المتوقعة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	الفئة
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
٢,٩	—	٢,٠	المراقبون العسكريون
—	—	—	الوحدات العسكرية
١١,٣	—	١٠,٠	شرطة الأمم المتحدة
٠,٤	—	٣,٠	وحدات الشرطة المشكّلة
الموظفون المدنيون			
١٩,٧	١٥,٠	٢٠,٠	الموظفون الدوليون
			الموظفون الوطنيون
٢٠,٤	١١,٠	٢٥,٠	الموظفون الفنيون الوطنيون
١٠,٦	١١,٠	٩,٠	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
٥,١	٢٠,٠	١٠,٠	متطوعو الأمم المتحدة
			الوظائف المؤقتة ^(أ)
٤٢,٩	١٥,٠	٢٠,٠	الموظفون الدوليون
٦٦,٧	١١,٠	١٠,٠	الموظفون الوطنيون
—	—	—	الأفراد المقدمون من الحكومات
—	—	—	مراقبو الانتخابات المدنيين

(أ) ممولة من المساعدة المؤقتة العامة.

٨٥ - يستند تطبيق عوامل الشغور إلى النشر الفعلي للأفراد للفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ والنصف الأول من الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، وكذلك التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

٨٦ - تستند الاحتياجات اللازمة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية (عقود الإيجار الشاملة للخدمة) والاكتفاء الذاتي بمبلغ مجموعه ٩٠٠ ٤٤٩ ٥ دولار موزّع على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ المقدر
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	-
وحدات الشرطة المشكلة	٣ ٥٥٠,٥
المجموع الفرعي	٣ ٥٥٠,٥
الاكتفاء الذاتي	
المرافق والهياكل الأساسية	١ ٠٦٥,٥
الاتصالات	٤٤١,٤
الخدمات الطبية	١٥٦,٣
المعدات الخاصة	٢٣٦,٢
المجموع الفرعي	١ ٨٩٩,٤
المجموع	٥ ٤٤٩,٩
العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية تاريخ بدء النفاذ تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة	
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	١ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ -
عامل ظروف التشغيل المكثفة	٠,٦ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ -
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	٠,٦ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ -
باء - العوامل المنطبقة على بلد الموطن	
عامل النقل الإضافي	٤,٥-٠,٥

واو - التدريب

٨٧ - فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد لأغراض التدريب في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ المقدر
الخبراء الاستشاريون	
الخبراء الاستشاريون في مجال التدريب	٤٥٧,٦
السفر في مهام رسمية	

المبلغ المقدر	الفئة
٨٢٩,٧	السفر في مهام رسمية، التدريب
	لوازم وخدمات ومعدات أخرى
٨٧٩,٠	رسوم التدريب واللوازم والخدمات
٢ ١٦٦,٣	المجموع

٨٨ - فيما يلي العدد المقرر من المشاركين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، مقارنة بالفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
العدد	العدد المقرر	المقترح	العدد	العدد المقرر	المقترح	العدد	العدد المقرر	المقترح
٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
١ ٥١٧	٩٨٣	٣٨٥	٥ ٠٨٣	٢ ٤٧٢	١ ٦١٣	٥ ٦٦١	-	٢
١٨٣ ^(١)	٩٩	٣١	٦٨	٩٦	٥١	٣	-	-
المجموع								
١ ٧٠٠	١ ٠٨٢	٤١٦	٥ ١٥١	٢ ٥٦٨	١ ٦٦٤	٥ ٦٦٤	-	٢

(أ) منهم موظفو قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وموظفون من خارج منطقة البعثة.

٨٩ - وتعكس الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ تخفيضاً إجمالياً في عدد الموظفين الدوليين والوطنيين بسبب تخفيض ملاك الموظفين. ويشمل مشروع بناء قدرات الموظفين الوطنيين، الذي بدأ في أوائل عام ٢٠١٠ كعنصر أساسي في خطة البعثة للمرحلة الانتقالية، جميع الموظفين الوطنيين الذين يتلقون التدريب، سواء في منطقة البعثة، على يد موظفين وخبراء استشاريين مختصين بالتدريب، أو خارج منطقة البعثة. وخلال هذه الفترة، سيجري التركيز على اعتماد الموظفين الوطنيين من جانب مؤسسات التدريب الخارجية وتنمية المهارات التي يحتاج إليها الموظفون الوطنيون للعمل في القطاعين العام والخاص بعد إغلاق البعثة.

ثالثاً - تحليل الفروق^(١)

٩٠ - ترد في المرفق الأول - باء من هذا التقرير تعاريف المصطلحات الموحدة المستخدمة في هذا الفرع فيما يخص تحليل فروق الموارد. ولم تتغير هذه المصطلحات التي استخدمت في التقارير السابقة.

الفرق		المراقبون العسكريون
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٩٩,٥)	(٦,٠)	

• الإدارة: عامل تأخير النشر

٩١ - تعزى الاحتياجات المنخفضة أساساً إلى تطبيق عامل لتأخير النشر نسبته ٢ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل النشر الكامل المفترض في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، تم تخفيض الاعتماد المخصص لتعويضات الوفاة والعجز استناداً إلى نفقات الفترة الماضية.

الفرق		شرطة الأمم المتحدة
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٤ ٣٦٣,٣)	(١١,٣)	

• الإدارة: عامل تأخير النشر

٩٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى تطبيق عامل لتأخير النشر نسبته ١٠ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل النشر الكامل المفترض في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١، وتناوب أفراد شرطة الأمم المتحدة مع وحدات الشرطة المشكلة بواسطة رحلات جوية على متن طائرات مستأجرة وتخفيض الاعتماد المخصص لتعويضات الوفاة والعجز استناداً إلى نفقات الفترة الماضية.

الفرق		وحدات الشرطة المشكلة
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١ ٣٨٢,٧)	(٨,٨)	

(١) ترد مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل الفروق حينما تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها ما لا يقل عن ٥ في المائة أو ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

• الإدارة: عامل تأخير النشر

٩٣ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى تطبيق عامل لتأخير النشر نسبته ٣ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل النشر الكامل المفترض في ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، وتناوب أفراد الشرطة المشكلة مع أفراد شرطة الأمم المتحدة بواسطة رحلات جوية على متن طائرات مستأجرة، وتخفيض الاعتماد المخصص لتعويضات الوفاة والعجز استناداً إلى نفقات الفترة الماضية.

الفرق		الموظفون الدوليون
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١١ ٤٣٧,٤	١٦,٨	

• الإدارة: خفض حجم المدخلات والنواتج

٩٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى إلغاء ٥٥ وظيفة دولية وتحويل ١٤ من الوظائف الدولية إلى وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة تستلزمها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويتمشى تخفيض عدد الموظفين مع التنفيذ التدريجي للخطة الانتقالية المشتركة المقرر إكمالها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

الفرق		الموظفون الوطنيون
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٥٩٢,١)	(٦,٠)	

• الإدارة: خفض حجم المدخلات والنواتج

٩٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى إلغاء ٨٢ وظيفة وطنية تتألف من ٨ من الوظائف الفنية الوطنية و ٧٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية وتحويل وظيفتين من فئة الخدمة العامة الوطنية إلى وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة تستلزمها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وعملية التسليم المقررة إنهاؤها بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

الفرق		متطوعو الأمم المتحدة
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣ ٠٥٦,٤)	(٢٩,٨)	

• **الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية**

٩٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى إلغاء ٩ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة واستمرار ١٢٦ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لمدة أربعة أشهر حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ و ٥ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لدعم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٢٨٥,٨	١٥,٥	المساعدة المؤقتة العامة

• **الولاية: تغير حجم/نطاق الولاية**

٩٧ - تعزى زيادة الاحتياجات إلى إنشاء ١٦ وظيفة (تتألف من ١ مد-١ و ٧ ف-٤ و ٣ ف-٣ و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية و ٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية) لمدة أقصاها ٦ أشهر لدعم العملية الانتخابية.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٧٤,٣	١٩,٤	الخبراء الاستشاريون

• **الإدارة: استحداث مدخلات ونواتج إضافية**

٩٨ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ضرورة تعيين مزيد من الخبراء الاستشاريين في مجال التدريب من أجل بناء قدرات الموظفين الوطنيين وتوفير دورات تدريبية تسلم شهادات عنها وفقاً للتنفيذ المتفق عليه للخطة الانتقالية المشتركة.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١ ٩٩١,٦)	(٤١,٥)	السفر في مهام رسمية

• **الإدارة: خفض حجم المدخلات والنواتج**

٩٩ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض تكاليف السفر في مهام رسمية لأغراض المشاورات السياسية وتنسيق الدعم اللوجستي، وكذلك تنظيم دورات تدريبية داخلية لبناء قدرات الموظفين الوطنيين مما أدى إلى انخفاض تكاليف السفر خارج منطقة البعثة.

الفرق		المرافق والهياكل الأساسية
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٧٩٥,٩)	(٧,٠)	

• الإدارة: خفض حجم المدخلات وإبقاء النواتج على حالها

١٠٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى إلغاء الاعتمادات المرصودة لاقتناء معدات جديدة نظرا لأن البعثة ستواصل استخدام المخزونات الموجودة، وإلى انخفاض الاحتياجات من الخدمات واللوازم المتعلقة بالصيانة والأمن والتشيد، وانخفاض في استهلاك وقود المولدات الكهربائية بسبب الاتصال بالشبكة الكهربائية الوطنية. وتقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادة في تكاليف المرافق العامة بسبب تركيب محول كهربائي للاتصال بشبكة الإمداد الكهربائي للمدينة بغية الحد من استخدام الطاقة المولدة بواسطة المولدات التي تعمل بالوقود الأحفوري.

الفرق		النقل الجوي
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١١ ٢٣٨,٦)	(٥٥,٠)	

• الإدارة: خفض حجم المدخلات والنواتج

١٠١ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى سحب طائرتين ثابتتي الجناحين من أسطول البعثة وخفض عدد الطائرات العمودية من ٤ طائرات إلى طائرتين على إثر انتهاء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

الفرق		الاتصالات
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٧٣٤,٩)	(١٧,٩)	

• الإدارة: خفض حجم المدخلات وإبقاء النواتج على حالها

١٠٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى إلغاء الاعتمادات المخصصة لشراء معدات جديدة للاتصالات، وانخفاض الاحتياجات من خدمات الدعم والصيانة في مجال الاتصالات، والانخفاض في قطع الغيار واللوازم في إطار التحضير لتقليص حجم البعثة، حيث سيتم استخدام مزيد من الأصناف الموجودة في المخازن دون تعويضها.

الفرق		تكنولوجيا المعلومات
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢٠٧,٥)	(٧,٦)	

• الإدارة: خفض حجم المدخلات وإبقاء النواتج على حالها

١٠٣ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى إلغاء الاعتمادات المخصصة لاقتناء معدات جديدة وانخفاض التكاليف المرتبطة بشراء قطع الغيار واللوازم تحضيراً لتقليص حجم البعثة. وتقابل هذا الفرق جزئياً زيادة في تكاليف التراخيص والرسوم واستئجار البرمجيات.

الفرق		لوازم وخدمات ومعدات أخرى
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣٥٤,٦)	(١٣,٧)	

• الإدارة: خفض حجم المدخلات وإبقاء النواتج على حالها

١٠٤ - يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى خفض اقتناء المعدات واللوازم استعداداً لتقليص حجم البعثة. وإضافة إلى ذلك، انخفضت تكاليف التأمينات العامة بالنظر إلى مستوياتها في الفترات السابقة. ويُقابل جزئياً انخفاض الاحتياجات على العموم بزيادة في الاحتياجات من الأزياء الرسمية ولوازم الحماية الشخصية لأفراد الشرطة وأفراد الأمن إذ ستنفذ المخزونات الموجودة.

رابعاً - الإجراءات المطلوب اتخاذها من الجمعية العامة

١٠٥ - فيما يلي الإجراءات اللذان يطلب من الجمعية العامة اتخاذهما بخصوص تمويل البعثة:

(أ) اعتماد مبلغ قدره ٢٠٠ ٢١٨ ١٦٠ دولار لتغطية نفقات البعثة خلال فترة الأشهر الاثني عشر الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛

(ب) تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة (أ) أعلاه بمعدل شهري قدره ١٣ ٣٥١ ٥١٧ دولار إذا قرر مجلس الأمن استمرار ولاية البعثة.

خامسا - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ قرارات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قراراتها ٢٨٩/٦٥ و ٢٩٧/٦٥ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية

ألف - الجمعية العامة

(القرار ٢٨٩/٦٥)

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب
تؤكد أهمية أن يتخذ الأمين العام مزيداً من الخطوات صوب تحسين عروض الميزانية وتقديم توقعات أكثر دقة (الفقرة ١٥)	تشتمل عملية إعداد الميزانية بصفة عامة على استعراض تقديرات الميزانية من قبل اللجنة التوجيهية المعنية بالميزانية التابعة للبعثة التي يشارك في رئاستها رئيس أركان البعثة ورئيس دعم البعثة. وتضم اللجنة أيضاً نائب الممثل الخاص للأمين العام (دعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية) ونائب الممثل الخاص للأمين العام (القطاع الأمني وسيادة القانون) كعضوين. وتضم أعضاء آخرين منهم مفوض الشرطة، وكبير المراقبين العسكريين، وموظف التخطيط وكبير موظفي الميزانية. واللجنة مسؤولة عن استعراض الميزانية على أساس افتراضات الميزانية مع استخدام بيانات التكاليف السابقة للتحقق من دقة التقديرات قبل الموافقة النهائية عليها من قبل الممثل الخاص
تطلب إلى الأمين العام أن يكثف جهوده لتحقيق وفورات الحجم داخل البعثات الميدانية وفيما بينها، دون المساس باحتياجاتها التشغيلية وتنفيذ ولاية كل منها، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في سياق تقرير الاستعراض العام (الفقرة ١٧)	شكل تحقيق وفورات الحجم عن طريق التعاون الإقليمي تحدياً كبيراً بسبب موقع البعثة. غير أن البعثة ستواصل الاحتفاظ بصلات قوية مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي في مجال النقل والخدمات الأخرى ومع فريق الأمم المتحدة القطري الموجود في تيمور - ليشتي

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب

تستعين البعثة، حيثما أمكن ذلك، بشبكة الإنترنت لأغراض التدريب والتداول بالفيديو من أجل توفير الدورات التدريبية وأدت هذه المبادرات إلى تخفيضات في تكاليف السفر لأغراض التدريب. تتجلى في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ولم ترد فيها سوى تكاليف السفر المتصلة بالدورات التدريبية التي ينظمها مقر الأمم المتحدة

قامت البعثة بصياغة سياسة وطنية لبناء قدرات الموظفين، والتركيز الكبير على تنفيذها له صلة مباشرة باستراتيجية الخروج التي تتبعها. ووضعت البعثة برامج لتأهيل الموظفين الوطنيين ستمكنهم من المنافسة والحصول على العمل في القطاعين الخاص والعام بعد مغادرة البعثة

يحق لأفراد الشرطة المشكلة اختيار أصناف يبلغ مجموع سعرهما الحرارية ٥٠٠ ٤ سرعة للشخص الواحد في اليوم من جدول الأمم المتحدة لحصص الإعاشة الذي يتألف من ٤٤٥ صنفا رئيسيا. وتتلقى البعثة طلبات التوريد المقدمة من الوحدات وتقدمها للمتعهد وتتابع أنشطة المتعهد المتعلقة بالشراء واللوجستيات. وتقوم البعثة برصد عمليات التسليم الأسبوعية في قاعدة بيانات تسمح بتحديد حالات نقص المنتجات على نحو سريع ودقيق. ويقوم قسم الإمدادات التابع للبعثة بالتصديق على الفواتير بعد تسلم تقارير الاستلام والتفتيش الموقعة حسب الأصول. وفي جميع الحالات، تكفل البعثة كفاية الإمدادات

يقوم موظفو ضمان الجودة برصد استيراد المنتجات الغذائية وتسليمها والعمليات المتعلقة بها يوميا. ويجري رصد الأداء وتوثيقه عن كثب، وتعالج أوجه التضارب خلال اجتماعات شهرية تعقد مع المتعهد وتحال أيضا إلى مقر الأمم المتحدة إذا دعت الحاجة إلى تدخل إضافي

تشدد على أهمية اتخاذ مزيد من الخطوات لجعل برامج التدريب أوثق صلة بالاحتياجات وأكثر فعالية من حيث التكلفة، بطرق منها تدريب المدربين والاستعانة، حيثما أمكن، بالتداول عن طريق الفيديو والتعلم الإلكتروني، وتؤكد ضرورة إبقاء السفر لأغراض التدريب قيد الاستعراض الدقيق (الفقرة ٣١)

تلاحظ تزايد دور الموظفين الوطنيين في عمليات حفظ السلام وضرورة بناء القدرات الوطنية وتوفير فرص التطوير المهني للموظفين الوطنيين، وتشدد على ضرورة إدماج الموظفين الوطنيين على نحو كامل في جميع برامج التدريب في هذا المجال (الفقرة ٣٢)

تؤكد أن الإدارة الفعالة لحصص الإعاشة تعني ضمان تلقي أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة حصص إعاشة كافية لثلاث وجبات غذائية في اليوم ذات نوعية ملائمة، بما في ذلك تخطيط العمليات وتنظيمها ومراقبتها ابتداء بأمر الشراء الأولي وحتى تسديد الدفعة النهائية للموردين وحفظ السجلات والملفات بشكل دقيق موثوق به (الفقرة ٤٠)

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل قيام جميع البعثات برصد نظم إدارة النوعية التي يعتمد عليها متعهدو حصص الإعاشة وتقييمها بما يكفل مطابقة نوعية الأغذية والظروف الصحية المحيطة بها للمعايير المعمول بها (الفقرة ٤١)

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب

يوفر قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المعدات بمستويات مناسبة مقارنة بالمعدلات القياسية. وعلاوة على ذلك، تلي الترتيبات الحالية المتعلقة بالسواتل في البعثة كل احتياجات البعثة المتعلقة بالاتصالات وخدمات الإنترنت

تحت الأمين العام على مواصلة تطبيق النسب القياسية الجديدة لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشخصية على أساس الاستعراض الذي أجري في عام ٢٠١٠ وكفالة توفير أنسب مستوى من الخدمة فيما يتعلق بالاتصالات باستخدام السواتل وخدمات الإنترنت في كل مكان داخل البعثات، مع أخذ الاحتياجات التشغيلية في الاعتبار (الفقرة ٤٢)

ستواصل البعثة تحليل التكاليف ذات الصلة قبل الشراء عن طريق نظام العقود لكفالة استعمال العقود وفقا لعمليات تلتزم بأحكام دليل مشتريات الأمم المتحدة ووضعها على نحو يحقق وفورات في التكاليف من خلال وفورات الحجم

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل ضمان خضوع استخدام العقود الإطارية لتحليل كامل مسبق لجميع التكاليف وفقا للممارسة المعمول بها حاليا (الفقرة ٤٤)

تواصل البعثة بذل جهود فيما يتعلق بتوحيد التدريب والتوعية بشأن قضايا الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي عن طريق دورات تدريب تمهيدية للوفدين الجدد. ويجرى أيضا تنظيم دورات لتجديد المعارف على فترات منتظمة وينصح الموظفون بإكمال الدورة التدريبية الإلزامية على الإنترنت (لدى وفودهم على البعثة) في أسرع وقت ممكن

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده في مجال التدريب الموحد فيما يتعلق بمسائل الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتوعية بها (الفقرة ٦٤)

تشاطر البعثة الشواغل التي حددها مجلس مراجعي الحسابات، وقد اتخذت عدة خطوات لتحسين إدارة ممتلكاتها المستهلكة وغير المستهلكة. ومن هذه الخطوات اعتماد طائفة من الفحوص الفعلية كل ثلاثة أشهر لمخزون الممتلكات المستهلكة، وللمخزونات الفعلية مقابل معدلات المخزون المطلوبة، وللمخزونات التي ظلت في المستودع لمدة أكثر من ٦ أشهر

تلاحظ مع القلق تكرر مشاكل سبق أن حددها مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بإدارة الممتلكات المستهلكة والممتلكات غير المستهلكة (الفقرة ٧٥)

وضعت البعثة جميع نظم الرقابة الداخلية الموصى بها فيما يتعلق بإدارة الممتلكات. وقامت البعثة أيضا بوضع إجراءات تشغيل موحدة حيثما اقتضت الضرورة لكفالة وجود نظم موحدة لإدارة الأصول المستهلكة وغير المستهلكة. وتوضع هذه الإجراءات لمختلف المستودعات عن طريق مذكرات داخلية أو تعميمات إدارية

تؤكد أهمية إشراف الأمين العام على إدارة الأصول المتعلقة بحفظ السلام، بما فيها الممتلكات المستهلكة والممتلكات غير المستهلكة ومخزونات النشر الاستراتيجي، وتكرر طلباتها إلى الأمين العام أن يعزز الضوابط الداخلية فيما يتعلق بإدارة تلك الأصول لكفالة إرساء ضمانات وافية تحول دون تبديد الموارد وتكبد المنظمة خسائر مالية (الفقرة ٧٦)

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/65/743)

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
<p>لا تزال اللجنة الاستشارية ترى أنه ينبغي الحكم على تنفيذ الميزانية على أساس تحقيق الأهداف المحددة في إطار الميزنة القائمة على النتائج والكفاءة في استخدام الموارد، لا من خلال معدل نفقات الميزانية فحسب. وتكرر اللجنة أيضا تأكيد ضرورة التمييز بين تحقيق الوفورات والنقص في الإنفاق. ففي حين أن الوفورات، التي تشكل في جوهرها تخفيضات في التكاليف تحققت من خلال تدابير الكفاءة، تحدد مستوى أساسيا أقل للتمويل وتؤثر، من ثم، على الميزانيات المقبلة، فإن النقص في النفقات، الذي يمكن أن يعكس تأخرا في تنفيذ الأنشطة البرنامجية، قد يؤدي إلى زيادة النفقات في الفترات التالية. وعلاوة على ذلك، فإن العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى نقص النفقات تتجاوز عامل التأخر في تنفيذ الأنشطة البرنامجية أو عدم تنفيذها. فقد تشمل هذه العوامل المبالغة في تقدير الميزانية أو عدم إجراء تحليل كامل للمبادرات قبل البحث عن الموارد اللازمة لتنفيذها (الفقرة ١٩)</p>	<p>تؤكد البعثة أن التدابير اللازمة قد أُتخذت لتعكس استخدام المصطلحات المناسبة للتفريق بشكل واضح بين الوفورات وبين زيادة النفقات ونقصها في تحليل الفرق. وتؤكد البعثة كذلك أنها لا تألو جهدا في إقامة صلة واضحة بين النواتج والاحتياجات المالية. غير أن ذلك لا يمكن تحقيقه تماما فيما يخص العناصر الفنية بسبب الطابع النوعي للعملية السياسية</p>
<p>تلاحظ اللجنة الاستشارية التحسن العام الذي أشار إليه مجلس مراجعي الحسابات، وتتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في الفترات المالية المقبلة. غير أن اللجنة لا يزال يساورها القلق لأن المجلس ما فتئ يحدد أوجه قصور منهجي ومشاكل متكررة. ويساور اللجنة أيضا قلق إزاء بطء تنفيذ توصيات المجلس. وتؤكد اللجنة كذلك أن الإجراءات الإدارية المتخذة بشأن هذه المسألة والجهود الشاملة التي تبذلها المنظمة من أجل تحقيق المسألة أمران مترابطان ارتباطا وثيقا (الفقرة ٢٠)</p>	<p>تؤكد البعثة أن الإجراءات اتخذت بشأن جميع التوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات خلال مختلف عمليات مراجعة الحسابات. وتُجرى عملية الرصد العامة من خلال الاستعراض الدوري للتوصيات التي لم تُنفذ بعد بما يضمن تنفيذها وإقفال موضوعها في أقرب وقت ممكن</p>

الطلب/التوصية	الطلب/التوصية
<p>تخضع إعادة توزيع الأموال للمبادئ التوجيهية الصادرة عن المراقب المالي وتجري وفقا لتفويض السلطة إلى رئيس دعم البعثات فيما يتعلق بإدارة الموارد المالية. وتقتضي إعادة توزيع الأموال بين الفئات الأولى والثانية والثالثة الحصول على الموافقة المسبقة من شعبة تمويل عمليات حفظ السلام، وهي مرهونة بتقديم البعثة مبررات كافية لإجراء إعادة التوزيع</p>	<p>تسلم اللجنة الاستشارية بأن البيئات السريعة التغير التي تعمل في ظلها بعثات حفظ السلام يمكن أن تتطلب إعادة تكييف الخطط التشغيلية، وبناء على ذلك، قد تنشأ، خلال الفترة المالية، حاجة لإعادة توزيع الأموال بين فئات الإنفاق في إطار الميزانية. غير أن اللجنة تتوقع، من أجل الحفاظ على شفافية الميزانية وضوابطها، أن يستمر التدقيق في مقترحات إعادة توزيع الأموال لكفالة أن يؤذن فقط بعمليات إعادة توزيع الأموال الضرورية لتلبية الاحتياجات المتغيرة ذات الأولوية (الفقرة ٢٢)</p>
<p>تخطط البعثة علما بضخامة عدد أطر الميزنة القائمة على النتائج، وتؤكد أن التدابير المناسبة قد اتخذت لاختزال المحتوى، مع ضمان أن تُنقل المعلومات على نحو محدد وقابل للقياس والإنجاز وواقعي ومحدد زمنيا</p>	<p>تقر اللجنة الاستشارية بالجهود المتواصلة من أجل صقل وتحسين عرض ميزانيات حفظ السلام وأطرها المنطقية. غير أنه لا تزال هناك أوجه نقص، بناء على ما أكدته مجلس مراجعي الحسابات في تقريره الأخير عن عمليات حفظ السلام. وتشاطر اللجنة الاستشارية المجلس ذلك الرأي، وترى مثلا أن النواتج المقدمة في وثائق الميزانية لبعض البعثات كثيرة ومفصلة للغاية. وترى اللجنة أن أحد التحديات في عرض الأطر المنطقية يتمثل في كيفية تقديم نقاط مرجعية قابلة للقياس تمكن الدول الأعضاء من تقييم مدى فعالية تنفيذ الولايات، فضلا عن تلبية الاحتياجات المحددة للأمانة العامة لكي تستخدم هذه الأطر كأدوات للتخطيط والرصد. وأعربت اللجنة، انطلاقا من تصور لها لدورها في عملية استعراض الميزانية، عن رأي مفاده أن جدوى الإطار، ولا سيما بالنسبة لعمليات حفظ السلام، تحتاج لأن يُعاد النظر فيها. وفي هذا الصدد، تتطلع اللجنة إلى استعراض المقترحات الناتجة عن عمل فرقة العمل المعنية بالإدارة القائمة على النتائج التي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين (الفقرة ٢٦)</p>

الطلب/التوصية	الطلب/التوصية
ستواصل البعثة سعيها لتحقيق مكاسب جديدة ومستدامة من زيادة الكفاءة عن طريق إنقاص المدخلات دون المساس بالنواتج المطلوب/المنشود	نظرا للمستوى الحالي لنفقات عمليات حفظ السلام، التي تجاوزت في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ مبلغ ٧,٥ بلايين دولار، تعتقد اللجنة أن المكاسب المحققة من زيادة الكفاءة والبالغة حوالي ٢٤ مليون دولار غير كافية (الفقرة ٢٧)
تقوم البعثة بإجراء تقييمات منتظمة للاحتياجات من الوظائف التي ظلت شاغرة لفترة طويلة إزاء الاحتياجات من الموظفين، وتوصي بإلغاء و/أو توطین هذه الوظائف الدولية. وتجلى هذا الإجراء أكثر ما تجلى خلال تنفيذ القرار ٢٤٨/٦٥، مما أدى إلى إلغاء ٤٢ وظيفة دولية ظل معظمها شاغرا لفترات زمنية طويلة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الوظائف ظلت شاغرة بسبب ما يلي: (أ) عدم وجود مرشحين يمتلكون مجموعة المهارات المطلوبة؛ (ب) محدودية عدد المرشحين المدرجة أسماؤهم في القائمة؛ (ج) رفض المرشحين للعروض؛ (د) التغييرات الطارئة على الإجراءات المتبعة في اختيار الموظفين التي أدت إلى حدوث التأخير	ترى اللجنة أن على الأمين العام أن يواصل استعراض الوظائف التي ظلت شاغرة لفترة طويلة والوظائف التي قد يتبين أن مهامها لم تعد ضرورية. وعلاوة على ذلك، ما زالت اللجنة ترى ضرورة إلغاء الوظائف التي لم تعد مطلوبة، وينبغي أن تكون أي وظائف جديدة لها ما يبررها تماما (الفقرة ٣٠)
تقوم البعثة بإجراء تقييم منتظم للاحتياجات من الوظائف التي ظلت شاغرة لفترة طويلة إزاء الاحتياجات من الموظفين، وتوصي باتخاذ الإجراء المناسب القاضي إما بإعادة ندب الوظائف الدولية أو نقلها أو إلغاؤها و/أو توطینها	تعتقد اللجنة الاستشارية أن العملية التي نفذت استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ تبرز أيضا مدى بقاء العديد من وظائف حفظ السلام شاغرة لفترات طويلة. وقد أُشير أيضا إلى هذه المسألة في التقرير المتعلق بعمليات حفظ السلام الذي أعده مجلس مراجعي الحسابات، والذي أعرب فيه عن رأي مفاده أن ذلك قد يبين أن الوظائف المعنية ربما لم تعد ضرورية، خاصة إذا كانت البعثات تضطلع بولاياتها باستخدامها الموارد الحالية على نحو مرضٍ. وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الحاجة إلى أن يجري باستمرار استعراض الوظائف التي تظل شاغرة لفترة طويلة، ولا سيما قبل تقديم أية مقترحات بإنشاء وظائف جديدة إلى الجمعية العامة (الفقرة ٤٣)

الطلب/التوصية	الطلب/التوصية
<p>أجرت البعثة، بالتنسيق مع شعبة الموظفين الميدانيين، تحليلاً شاملاً لأسباب التأخير في التوظيف المؤدية إلى طول مدد الشغور، وعالجت هذه التحديات من خلال ما يلي:</p> <p>(أ) اتخاذ تدبير استثنائي أو تدابير استثنائية لاختيار المرشحين المعيّنين في وظائف قاصرة على البعثة رهنا بإنجاز عملية الهيئة المركزية لاستعراض موظفي الميدان؛</p> <p>(ب) وضع قوائم بأسماء المرشحين المؤهلين لملء الوظائف المتعلقة بالشواغر الخاصة بالبعثة التي تساعد بعثات أخرى من أجل الاختيار الفوري للمرشحين؛ (ج) إعطاء الأولوية للموظفين من البعثات المقلصة. وساعدت جميع هذه التدابير كثيراً على تقليص الفترات الزمنية للتعيين وفترات ما بعد الشغور</p>	<p>بالنظر إلى أهمية توافر المعلومات المستوفاة والبيانات الدقيقة لتحقيق الإدارة الفعالة للموارد البشرية، ترى اللجنة الاستشارية أن حجم أوجه التباين يستوجب تحليل الأسباب الأساسية ومعالجتها (الفقرة ٤٤)</p>
<p>خفضت البعثة إلى حد كبير معدل الشغور في الوظائف الدولية من خلال تنفيذ الاستراتيجيات المذكورة أعلاه</p>	<p>بالنظر إلى العدد الكبير للمرشحين المعلنة أسماؤهم سلفاً والمدرجين في القوائم واحتمال توافر موظفين من البعثات التي تنتقل إلى مرحلة تقليص لقوامها أو إلى مرحلة انتقالية، تتوقع اللجنة الاستشارية أن يبدأ الآن لمس أثر انخفاض معدلات الشغور في عمليات حفظ السلام وتقلص الوقت الذي يستغرقه استقدام الموظفين. وهذه العوامل حرية أيضاً بأن تحد من الشروط المطلوبة لاستخدام أفرقة النمر لأغراض الاستقدام، التي تُعد، وفقاً لما أشارت إليه اللجنة في السابق، آلية باهظة التكلفة (الفقرة ٤٧)</p>
<p>تحتفظ البعثة بحد أدنى من كميات الوقود الاحتياطي مما يؤدي بالتالي إلى التقليل إلى أدنى قدر ممكن من التأثير المالي للاختلاسات المحتملة. وتلبي جميع الاحتياجات من الوقود من خلال عقد إنجاز يتحمل المتعهد بموجبه كامل عبء المجازفة (في حالة فقدان وقود) حتى يُستخدم في المعدات المملوكة للأمم المتحدة/المملوكة للوحدات مثل المركبات والمولدات الكهربائية والطائرات. وإضافة إلى ذلك، تُجمع بيانات استخدام الوقود بانتظام لمراقبة أنماط</p>	<p>نظراً لارتفاع مستويات الإنفاق على الوقود وإمكانية تعرض عمليات التزويد بالوقود للغش وإساءة الاستعمال، تتوقع اللجنة الاستشارية أن يتم منح الأولوية لمسألة تطبيق النظام الإلكتروني لإدارة الوقود في الوقت المناسب في جميع عمليات حفظ السلام. وتتوقع اللجنة، في هذه الأثناء، أن تستمر الجهود من أجل ضمان توفر الإشراف والضوابط الرقابية الداخلية السليمة (الفقرة ٦٢)</p>

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

الاستهلاك، مما يؤدي كذلك إلى الحد من مخاطر الاختلاس تستمر البعثة في العمل بعقد لحصص الإعاشة مع مورد دولي يقدم المواد الغذائية المستوردة في معظمها إلى تيمور الشرقية. وإضافة إلى ذلك، يتم التفاوض على إبرام عقد حصص الإعاشة على الصعيد العالمي بما لا يتيح بالتالي الحصول على المواد الغذائية المفردة من الأسواق المحلية

تؤكد البعثة أن اهتماما خاصا يولى للظروف البيئية لدى شراء معدات جديدة من خلال العقود الإطارية وعملية الشراء الخاصة بالبعثة

تواصل البعثة تنفيذ الإجراءات التالية لتحسين استخدام الطائرات عامة: (أ) إجراء مراجعة منتظمة لجدول الرحلات الجوية وتطبيق جدول زمني منقح للرحلات الجوية استنادا إلى تحليل أنماط السفر والتجربة المتعلقة بها؛ (ب) تجميع الرحلات المكوكة، حيثما أمكن ذلك عمليا، في الدقائق الأخيرة من مرحلة التخطيط والجدولة للوصول إلى أقصى عدد للركاب وشحنات البضائع؛ (ج) تحليل أنواع العتاد الجوي الحالي لغرض تحديد الطائرات المناسبة لدعم البعثة؛ (د) تنفيذ الطيران من خلال إدارة الرحلات الجوية بطريقة فعالة مما يحد كذلك من التكاليف الفعلية لساعات الطيران. غير أن التدابير المذكورة أعلاه لا تنطبق أثناء تنفيذ رحلات جوية في حالات الطوارئ المتعلقة بإحلاء المرضى/المصابين وأثناء مهام البحث والإنقاذ

ترحب اللجنة الاستشارية بحجم التزوّد من الاقتصاد المحلي بحصص الإعاشة لأفراد الوحدات. وتحيط اللجنة علما بما أفاد به الأمين العام من انخفاض في متوسط تكلفة حصص الإعاشة، وهي تشجّع على مواصلة بذل الجهود من أجل ضمان التزوّد بالأغذية ذات الجودة المطلوبة بتكلفة فعالة وفي الوقت المناسب في جميع عمليات حفظ السلام (الفقرة ٦٥)

تتوقع اللجنة الاستشارية أن يتم أخذ الظروف البيئية في الحسبان لدى تحديد ما إذا كانت المواد المتاحة بواسطة العقود الإطارية صالحة للعمل في مكان معين. وينبغي أن تكون الظروف البيئية السائدة من بين العوامل المحددة لما هو مناسب من دورات إبدال المعدات في كل عملية من عمليات حفظ السلام (الفقرة ٦٨)

لاحظت اللجنة الاستشارية مع القلق النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بقلّة الانتفاع وانخفاض معدلات الإشغال. وتلاحظ اللجنة أيضا الأثر المالي المترتب على الزيادة في تكلفة وقود الطيران، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. وتتوقع اللجنة أن يكون للمبادرات التي عرضها الأمين العام أثر إيجابي في هذه المجالات وأن توفر التقارير المقبلة أدلة كمية على التقدم المحرز في هذا الصدد (الفقرة ٨٦)

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

تقوم البعثة بإعداد خطط تدريبية سنوية بناء على تقييم للاحتياجات يُجرى في أوساط جميع فئات الموظفين. بما في ذلك فئات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين مع أخذ ولاية البعثة في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، في إطار الخطة الانتقالية المشتركة، تقوم البعثة حالياً بتنفيذ مشروع بناء قدرات الموظفين الوطنيين لضمان حصول الموظفين الوطنيين على شهادات كاملة وجاهزيتهم للعمل في قطاع الشركات والقطاع العام المحليين حال تصفية البعثة

تؤكد البعثة أن الخطة التدريبية لفترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١٣ تعكس الأولويات الاستراتيجية للتدريب في مجال حفظ السلام، فضلاً عن أولويات التدريب الخاصة بالبعثة التي وُضعت نتيجة لتقييم الاحتياجات التدريبية المحلية وضمنت في الخطة الانتقالية المشتركة

اتخذت البعثة تدابير قوية لضمان الاستخدام الأمثل للأموال المخصصة للتدريب. وعلاوة على ذلك، يُشجع الموظفون بقوة، حسب الإمكان، على الالتحاق بدورات تدريبية على الإنترنت والاستفادة من خدمات مقدمي الخدمات التدريبية المحليين والإقليميين في محاولة للحد قدر الإمكان من تكاليف التدريب

يساور اللجنة الاستشارية قلق لأن غالبية البعثات لم تنجز بعدُ الخطط التدريبية الشاملة المطلوبة. ونظراً لأن الموارد الإجمالية للتدريب في مجال حفظ السلام للفترة الحالية تتجاوز مبلغ ٢٥ مليون دولار، الذي يمثل فيه حساب ميزانيات البعثات ١٨ مليون دولار، يتعين أن يكون إنجاز الخطط أولوية. وبناء عليه، توصي اللجنة بأن يطلب إلى الأمين العام أن يكفل استيفاء جميع البعثات لهذا المطلب (الفقرة ١١٤)

لقد شددت اللجنة الاستشارية مراراً على ضرورة ربط برامج التدريب وأهدافه بتنفيذ الولاية وبأهداف المنظمة. وترى اللجنة أن وضع أولويات استراتيجية للتدريب في مجال حفظ السلام ومطلب إنجاز فرادى البعثات خططاً تدريبية تعكس الاحتياجات الخاصة بالبعثة يشكلان خطوة إيجابية نحو كفالة تجسيد هذا الربط. وتتوقع اللجنة أن تقدم طلبات الحصول على موارد التدريب في إطار الميزانيات المقترحة للبعثات للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ استناداً إلى أولويات محددة بوضوح في خطط التدريب لفرادى البعثات (الفقرة ١١٥)

نظراً لمستوى التمويل المقدم لأنشطة التدريب، ترى اللجنة أن من اللازم مواصلة الجهود بغية تحقيق أقصى درجة من الفعالية والكفاءة في تنفيذ برامج التدريب. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة موقفها بأن السفر لغرض التدريب ينبغي أن يبقى قيد المراجعة الدقيقة وأن يظل في أضيق الحدود الممكنة (الفقرة ١٣٥)

جيم - مجلس مراجعي الحسابات

(A/65/5 (Vol.II))

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

ميزانية الطيران وميزانية المركبات

توضح البعثة أنه، حسب الممارسة المتبعة، يُطلب من جميع البعثات تقديم تقارير شهرية عن استخدام الطائرات وتقارير دورية عن الأسطول إلى شعبة الدعم اللوجستي التابعة لإدارة الدعم الميداني. وعلاوة على ذلك، يتم تقييم احتياجات الأسطول لسنة الميزانية التالية مقارنة ببيانات استخدامه السابقة، وهو مدخل هام ولكنه ليس المعيار الوحيد المستخدم. وقد استندت تقديرات الطيران البالغة ١ ٤٤٨ ساعة التي اقترحت في البداية ثم عدلت إلى ١ ٤٠٠ ساعة، على افتراض الحاجة إلى تسيير رحلات منتظمة إلى دنباسار (إندونيسيا) وداروين (أستراليا). إلا أن استعراضاً أجري لاحقاً كشف أن العملية ليست فعالة من حيث التكلفة وتمت مراجعتها في وقت لاحق. وقد انعكس هذا التغيير بالفعل في وثيقة الميزانية حيث حذفت الاحتياجات المتعلقة بالطائرتين الثابتتي الجناحين من احتياجات الأسطول المنقحة لفترة الميزانية ٢٠١٣/٢٠١٢. وتجدد الإشارة إلى أن الوجهتين مرتبطتان أصلاً بدليلي من خلال شركات الطيران التجارية العاملة في المنطقة. وتؤكد البعثة أن كلتا التوصيتين أُدمجتا إدماجاً كاملاً في تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢

في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بلغ العدد المقترح لساعات الطيران المدرج في الميزانية خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ لطائرتين ذواتي أجنحة ثابتة ١ ٤٨٨ ساعة، (عُدل لاحقاً إلى ١ ٤٠٠)، بينما بلغ العدد الفعلي لساعات الطيران ٧٨٧ ساعة (أي بعجز نسبته ٥٦ في المائة). وإضافة إلى ذلك، بلغ عدد ساعات الطيران المقرر لهاتين الطائرتين خلال هذه الفترة المالية ١ ٠٢٢ ساعة، وهو عدد أقل بكثير من العدد المقترح لساعات الطيران المدرج في الميزانية، في حين بلغ عدد ساعات الطيران المتعاقد عليها ١ ٢٠٠ ساعة (الفقرة ٩٦)

يوصي المجلس بأن تطالب إدارة الدعم الميداني بما يلي: (أ) أن تنظر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في معقولية افتراضات ميزانيتها عند إعداد ميزانية الطيران؛ (ب) أن تأخذ العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الحسبان المركبات المتبرع بها لها عند إعداد ميزانية المركبات. (الفقرة ٩٨)

المهل الزمنية لشطب الأصول والتصرف فيها

اتخذت البعثة عدداً من التدابير لتعزيز قدرتها على رصد عمليات شطب الممتلكات والتصرف فيها. وتشمل هذه التدابير التنفيذ الكامل لاستعراض قوائم الجرد الفصلية لتحديد مستويات المناسبة للاحتفاظ بالمخزونات وفقاً للتوجيهات المتعلقة بالمستويات المقبولة لموجودات المخزون البالية إلى جانب نسب المخزون العادية ومستويات فائض المخزون التي وضعتها إدارة الدعم الميداني

أشار المجلس إلى حالات تأخر في شطب الأصول والتصرف فيها لفترات طويلة. وكانت هذه مشكلة مشتركة بين البعثات، كما يتضح فيما يلي: (أ) أُهملت ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ ومع ذلك لا تزال هناك أصول عددها ٢٠٠ ٥ بند تعادل قيمتها ١٨,٦٤ مليون دولار في انتظار الشطب، بينما لا تزال أصول يبلغ

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية	الطلب/التوصية
<p>وتهدف هذه التدابير إلى كفالة أن يحتوي المخزون عموماً على ما هو ضروري ومناسب للاحتياجات التشغيلية مع تقليل التبديد إلى أدنى حد. وعلاوة على ذلك، أنجزت البعثة استعراضاً لعملية التصرف بالممتلكات فيها عن طريق بيعها تجارياً وطبقت نظاماً ربع سنوي للمبيعات. ونفذت البعثة أيضاً عمليات للتعجيل في معالجة حالات التصرف في الممتلكات المنخفضة القيمة وهو ما يُتوقع أن يقلل كثيراً من الوقت الكلي اللازم لتجهيز حالات الشطب</p>	<p>عددتها ٥٦٨ ٣ بندا تعادل قيمتها ٨,٦٢ ملايين دولار في انتظار التصرف فيها؛ (ب) فيما يخص بعثة الأمم المتحدة في السودان، في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، ظلت أصول يبلغ عددها ٥٠٩ بنود تعادل قيمتها ٢,٦٥ ملايين دولار في انتظار الشطب و/أو التصرف فيها لأكثر من سنة؛ (ج) أما في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، فظلت هناك أصول يبلغ عددها ٤٠ بندا تعادل قيمتها ٢,٧٠ ملايين دولار في انتظار الشطب لأكثر من ستة أشهر، ودامت أطول فترة ٥٩٦ يوماً. وإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على شطب أصول يبلغ عددها ١ ١٨٨ بندا تعادل قيمتها ٤,٨٦ ملايين دولار ولكن لم يتم التصرف فيها بعد. وقد أُبديت ملاحظات مماثلة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (الفقرة ١٣٧)</p>
<p>توافق البعثة على هذه التوصية وتؤكد أنه جرى من خلال التخطيط الفعال للمشتريات ضمان توافر الوقت الكافي للموردين لتقديم عطاءاتهم و/أو الاستجابة لطلبات شراء السلع و/أو الخدمات</p>	<p>يكرر المجلس توصيته السابقة بأن تعمل الإدارة على تعزيز رصدها لعمليات شطب الممتلكات غير المستهلكة والتصرف فيها على مستوى البعثات بما يكفل اتخاذ التدابير المناسبة للتعجيل بإنهاء جميع عمليات شطب الأصول والتصرف فيه (الفقرة ١٣٨)</p> <p>قصر الإطار الزمني لتقديم العطاءات</p> <p>لاحظ المجلس في تقريره السابق أن وقت تقديم العطاءات في بعض البعثات كان أقصر من الحد الأدنى للإطار الزمني المقرر، وأوصى بأن تكفل الإدارة امتثال البعثات الدقيق لذلك الإطار الزمني على النحو الذي أشار إليه دليل المشتريات. وأبدت نفس الملاحظات خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة</p>

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

المتكاملة في تيمور - ليشتي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، كانت هناك حالات كان الوقت المسموح به فيها كي يقدم الموردون المحتملون عطاءاتهم أقصر بكثير من الحد الأدنى للفترة المشار إليها في دليل المشتريات ولم تقدم وثائق تبرر ذلك. وكانت معدلات الاستجابة لطلبات تقديم العطاءات أيضا منخفضة جدا. فعلى سبيل المثال، في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، من أصل ١٥٣ طلب لتقديم عطاءات وقع عليها الاختيار كعينة، كانت معدلات الاستجابة لـ ١٠٨ طلبات أقل من ٥٠ في المائة. وعلى وجه الخصوص، جاءت معدلات الاستجابة لجميع طلبات تقديم العروض أقل من ٥٠ في المائة (الفقرة ١٧٩)

يوصي المجلس بأن تطلب إدارة الدعم الميداني إلى جميع البعثات إتاحة الوقت الكافي للموردين لتقديم عطاءاتهم، على النحو المنصوص عليه في دليل المشتريات، أو تبرير المهلة الزمنية القصيرة (الفقرة ١٨١)

تقييم أداء الموردين

تؤكد البعثة أنه تم وضع عمليات لتقييم أداء الموردين وفقا لدليل المشتريات. وتقدم تبريرات على النحو السليم مع الإشارة بشكل محدد إلى الظروف والحالات التي أدت إلى اختيار موردين مصنفين سلبيا

يعد التقييم الفعال للأداء مهما عند اختيار الموردين الأكفاء لتوفير السلع والخدمات. ومن الناحية النظرية ينبغي استبعاد الموردين ذوي السجلات السلبية من عمليات الشراء في المستقبل، ويتعين على البعثات اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز الإشراف على أولئك الموردين. وكان المجلس قد أوصى، في تقريره السابق، بأن تعد جميع البعثات تقارير أداء للموردين وتقدمها إلى شعبة المشتريات بشكل منتظم. وفيما يلي أمثلة على أوجه القصور التي تم تحديدها أثناء الفترة قيد الاستعراض:

(أ) أصدرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ما مجموعه ٨٤ أمر شراء لموردين عاديين، ولكن لم تجر عملية تقييم لأداء الموردين كما لا توجد تقارير أداء لهؤلاء الموردين؛

(ب) وفي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، استعرض المجلس عددا من تقارير أداء الموردين الذين أنجزوا التزاماتهم خلال الفترة قيد الاستعراض، ولاحظ أن خمسة موردين، ممن جاءت عدة تقييمات لهم سلبية في جوانب معينة، ما زالت علاقاتهم مستمرة مع القوة دون تقديم مبررات موثقة. فعلى سبيل المثال، أجري ١٤ تقييمًا لأحد الموردين خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩. وفي ثلاث منها ذكر موظف الاستلام أن تسليم البضاعة لم يتم وفقا للعقد؛ ومع ذلك ما زال المورد يدعى لتقديم عطاءات وصدرت له أوامر شراء. وفي مثال آخر، تضمنت التعليقات على تقرير تقييم الأداء لأحد الموردين عبارة "لا يستخدم هذا المتخصص مرة أخرى" لأنه وردّ أصنافا مختلفة عن التي كانت مطلوبة فضلا عن تأخره في تسليم بندين من ثلاثة بنود في أحد أوامر الشراء. ولم يقيم المورد أيضا بتسليم الأصناف المطلوبة بحسب أمر شراء آخر. ولم يقدم قسم المشتريات مبررات تبين أسباب الاستمرار في استخدام هؤلاء الموردين (الفقرة ١٨٧)

يوصي المجلس بأن تطلب إدارة الدعم الميداني إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إجراء عمليات تقييم لأداء الموردين وفقا لدليل المشتريات، وتوثيق مبررات الاحتفاظ بالموردين المصنفين سلبيا (الفقرة ١٨٨)

إدارة العقود

طلبت البعثة تدخل شعبة المشتريات بإدارة الشؤون الإدارية في مفاوضاتها مع الجهة المتعددة الجنسيات الموردة للعقود بسبب رفض هذه الجهة الامتثال للشروط العامة لعقود

إن شراء السلع والخدمات دون عقود قانونية يمكن أن يعرض المنظمة لخطر التنازع. وبالمثل، فإن شغل المباني دون عقود إيجار سارية المفعول يمكن أن يعرض البعثة

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

لخطر الطرد، وإلى زيادة لا مبرر لها في قيمة الإيجار وتوقيع عقوبات مالية عليها. وفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، لم يكن هناك عقد ينظم العلاقة التجارية بين البعثة ومورد وقود الطائرات في مطار داروين الدولي منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وقد أصدرت البعثة ثلاثة أوامر شراء للمورد بقيمة إجمالية قدرها ٢٣٧ ٨٣٩ دولارا. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشغل عددا من المباني دون عقود إيجار سارية المفعول، حيث كانت العقود المتعلقة بتلك المباني إما قيد التفاوض أو تنتظر توقيع أصحاب العقارات عليها (الفقرة ١٩٩)

وافقت إدارة الدعم الميداني على توصية المجلس بمطالبة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصياغة عقود رسمية تنظم توريد جميع البضائع أو الخدمات من قبل أطراف ثالثة (الفقرة ٢٠٠)

نظام تقييم الأداء

يشكل تقييم أداء الموظفين جزءا مهما من إطار المساءلة في الأمم المتحدة. ويقتضي الأمر الإداري ST/AI/2010/5 و Corr.1 إجراء تقييم سنوي لفترة الاثني عشر شهرا المنتهية في ٣١ آذار/مارس كل سنة لجميع الموظفين المعيّنين لمدة لا تقل عن سنة واحدة كل في مجال عمله باستثناء الأمين العام المساعد الذي يعد مسؤولا أمام وكيل الأمين العام، ووكيل الأمين العام المسؤول أمام الأمين العام مباشرة. واكتشف المجلس أن عددا كبيرا من الموظفين في البعثات لم يستوفوا تقييم أدائهم. ففي قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد

تؤكد البعثة استيفاء ٩٩ في المائة من الموظفين الدوليين لتقييمات الأداء في باستخدام النظام الإلكتروني لتقييم الأداء خلال فترة الميزانية ٢٠١٠/٢٠٠٩

الأفريقي في الصومال مثلاً، بلغت نسبة الموظفين الدوليين الذين لم يستوفوا تقييم أدائهم لدورة ٢٠٠٩/٢٠١٠، باستخدام النظام الإلكتروني لتقييم الأداء، ١٦ في المائة و ١٣ في المائة و ٥٦ في المائة على التوالي. ولم يكمل ٨ في المائة من الموظفين الوطنيين في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور و ١٧ في المائة منهم في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات تقييم أدائهم للدورة ٢٠٠٩/٢٠١٠، بينما بلغ متوسط إتمام التقييم في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ٦٤ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (الفقرة ٢٢٩)

ووافقت الإدارة على توصية المجلس المكررة بأن تتخذ البعثات كلها إجراءات لضمان استيفاء تقييم الأداء والتوقيع عليه في الوقت المناسب (الفقرة ٢٣٢)

استعمال الموارد المخصصة للعمليات الجوية

في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، كان من المتوقع، استناداً إلى الافتراض بأن تقوم البعثة بتشغيل رحلات جوية منتظمة إلى مطاري دينباسار وداروين، أن تكفل ساعات الطيران المقررة في الميزانية المقترحة للبعثة تغطية نفقات رحلتين جويتين ذهاباً وإياباً وأن تقوم طائرة واحدة بكل رحلة ذهاباً وإياباً. بيد أنه لم يتم تنفيذ إحدى رحلات الذهاب والإياب وكلفت كلتا الطائرتين بالقيام بالرحلة المتبقية (الفقرة ٢٤٠)

ويوصي المجلس بأن تطلب الإدارة من جميع البعثات تحليل العوامل التي تؤدي إلى قلة استعمال الطائرات واتخاذ إجراءات مناسبة لتعزيز استعمال الطائرات بكفاءة وبفعالية من حيث التكاليف (الفقرة ٢٤٤)

استحقاق المراكبات

لم يوافق قسم النقل البري على اقتناء ٣٢ حافلة تؤكد البعثة امتثالها للتوصية بشكل تام، وتؤكد أن حجم

الطلب/التوصية	الطلب/التوصية
<p>أسطول مركبات نقل الركاب الخفيفة متماش مع ملاك الموظفين، كما هو منعكس في تقديرات ميزانية ٢٠١٣/٢٠١٢</p>	<p>متوسطة و ٨ حافلات صغيرة لبعثة الأمم المتحدة في السودان، ولكن الميزانية المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن البعثة (A/63/714) أشارت إلى الموافقة على اقتناء ٣٩ حافلة إضافية. وبالمثل، لم يوافق القسم على الميزانية المخصصة لاقتناء المركبات في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بسبب ارتفاع معدلات الشغور فيها وتوافر فائض من المركبات في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. غير أن ميزانية اقتناء وسائل النقل البري المقدمة إلى الجمعية العامة (A/63/717) بقيت دون تغيير. وفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، تجاوز العدد الفعلي للمركبات الخفيفة للركاب العدد القياسي بما يبلغ ٧٩ مركبة (الفقرة ٢٦١)</p>
<p>تؤكد البعثة امتثالها للتوصية بشكل تام. ويبلغ الرصيد الحالي من علب حصص الإعاشة الميدانية ١٢ ٢٣٨ وحدة، منها ٣ ٤٥٦ وحدة (ما يكافئ مخزون استهلاك ٧ أيام) في مستودع المقاول و ٣ ٤٥٦ وحدة (ما يكافئ مخزون استهلاك ٧ أيام) صُرفت لأربع من وحدات الشرطة المشكلة. وقد أصدرت البعثة أمرا لتوريد ٤ ٠٠٠ وحدة إضافية</p>	<p>ويوصي المجلس أيضا بأن تطلب الإدارة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أن تقوم بما يلي: (أ) التقييد بدليل التكاليف والمعدلات القياسية فيما يتعلق بتخصيص المركبات؛ (ب) تقديم مبررات مؤيدة بوثائق لأي حيود عن الدليل (الفقرة ٢٦٢)</p>
<p>المخزونات الاحتياطية من حصص الإعاشة</p>	<p>يشير تفتيش الموقع الذي أجري في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، إلى عدم توافر مخزون من الوجبات الجاهزة في مستودع المقاول، على الرغم من ضرورة الاحتفاظ بمخزون يكفي لسبعة أيام عمل من مخزون تلك الوجبات الجاهزة والمياه المعبأة في مستودعات المقاول المكلف بتوريد حصص الإعاشة لوحدات الشرطة المشكلة. وبالمثل، كانت بعض الوحدات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحتفظ باحتياطيات غير كافية من الوجبات الجاهزة والمياه المعبأة لحالات الطوارئ (الفقرة ٢٨٢)</p>

وافقت إدارة الدعم الميداني على توصية المجلس بأن يُطلب من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ومن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الاحتفاظ بمخزون احتياطي كاف من حصص الإعاشة في كل الأوقات حسب الاقتضاء (الفقرة ٢٨٣)

دال - مكتب خدمات الرقابة الداخلية

[A/65/271 (Part II)]

وضعت البعثة استراتيجية للاتصالات في المرحلة الانتقالية في صورة "وثيقة حيّة" لإرشاد مكتب الاتصالات والإعلام خلال فترة الانسحاب. وهي مصممة بحيث تلبي متطلبات الخطة الانتقالية المشتركة، ويجري تنفيذها حاليا

لم تكن لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي استراتيجية إعلامية متسقة، ويُعزى ذلك لتواتر تغير قيادة مكتب الإعلام فيها. وكان من نتائج ذلك أن أصبحت البعثة تفتقر إلى توجيه واضح ولا تستخدم مواردها بكفاءة وفعالية. وذكرت البعثة أن هذه المسألة قد حُلّت منذئذٍ بقدم رئيس مكتب الاتصالات والإعلام في عام ٢٠٠٩. ووضعت استراتيجية للاتصال في النصف الأول من عام ٢٠١٠ ويجري حاليا تعديلها سعيا إلى تحسين سبل التصدي للتحديات التي تواجه البعثة في السنتين المتبقيتين من فترة ولايتها (الفقرة ١٠٧)

تؤكد البعثة أن ملاك موظفي وحدة دعم إقامة العدل مكتمل منذ حزيران/يونيه ٢٠١١. وقد زاد حجم التواصل مع المستفيدين المحليين بشكل ملحوظ، مما أدى إلى ورود طلبات من وزارة العدل للحصول على المساعدة في وضع تشريعات مكافحة المخدرات وفي ما يتعلق بأنشطة التوعية. وطلبت السلطات كذلك مواصلة تقديم الدعم إلى لجنة مكافحة الفساد. وطلب المدعي العام من الوحدة، على ضوء نجاح حلقة دراسية مشتركة، أن تشارك في تنظيم مزيد من أنشطة بناء القدرات. وقد تولّى برنامج

لئن كانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي قد أسهمت في تعزيز قطاع العدل في تيمور - ليشتي، فإن الدعم الذي قدمته قد تعطل بتدني مستوى انخراطها مع نظرائها الوطنيين في هذا الصدد. ويعزى ذلك جزئيا لصغر حجم وحدة دعم إقامة العدل التابعة للبعثة والشواغر في الوظائف الرئيسية (المخصصة للموظفين الفنيين الوطنيين) ذات الأهمية الحاسمة في مد جسور التآزر مع السلطات الوطنية. وعلاوة على ذلك، كانت أدوار ومسؤوليات البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة تفتقر إلى التعريف الواضح، وهو

الطلب/التوصية	الطلب/التوصية
الأمم المتحدة الإنمائي تنسيق الأنشطة التي اضطلعت بها الوحدة مؤخرًا وتقديم الدعم لها	ما من شأنه أن يقلل من فعالية دعم الأمم المتحدة. وبُعيد إجراء هذه المراجعة، قامت البعثة بملء الشواغر المذكورة وأفادت أنها ستقوم باستعراض آلياتها وتحسين علاقات عملها (الفقرة ١٠٨)
تؤكد البعثة أن جميع وظائف مكتب الاتصالات والإعلام مشغولة	ظلت وظائف حاسمة الأهمية في مكتب الإعلام شاغرة لنحو سنتين، منها وظائف المنتج الإذاعي ورئيس وحدة الإذاعة ورئيس المكاتب الإدارية. وعلى الرغم من استمرار حالات النقص في ملاك الموظفين، جرى إيفاد موظفي البعثة إلى بعثات أخرى في إطار مهام مؤقتة. وأفادت البعثة أن إصلاح قطاع الموارد البشرية قد أدى إلى إطالة التأخير في استقدام الموظفين، لكنها استدركت قائمة إنها تبذل جهودا لملء تلك الشواغر. وعلاوة على ذلك، جددت البعثة تأكيد وجود حالتين موظفين جرى إيفادهما في إطار مهام مؤقتة من مكتب الإعلام إلى بعثتين لمدتي شهرين وشهر واحد على التوالي، وذلك بموجب طلبين عاجلين وردا من البعثتين. ولم يتسن ملء الوظائف في وحدة الإذاعة على الفور بالرغم من الجهود المكثفة التي بُذلت لاستقدام الموظفين، وذلك لجملة عوامل منها رفض المرشحين المؤهلين عروض العمل. ولم يتسن ملء وظيفة الموظف الإداري بعد إعادة ندب شاغلها إلى وظيفة أخرى، حيث كان من المتوقع أن تُلغى في إطار ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ نتيجة لتقليص أنشطة المكتب (الفقرة ١٠٩)
تؤكد البعثة أن ملف هذه المسألة قد أُغلق، وأنه تم إخضاع الموظف المسؤول لإجراءات تأديبية بواسطة مكتب إدارة الموارد البشرية، وأنه تم بعدها فصل الموظف من الخدمة	أثبت مكتب خدمات الرقابة الداخلية صحة بلاغ بإجراء معاملة احتيالية في حساب أحد الموظفين في اتحاد الأمم المتحدة الائتماني. فقد دخل أحد الموظفين إلى حساب مصرفي لزميل له وقام بعملية تحويل برقي أسفرت عن تكبد الضحية خسائر مالية. ولا يزال التحقيق مفتوحا في هذه المسألة ريثما تصدر نتائج العملية التأديبية الداخلية بشأنها؛ وعلاوة على ذلك، ينظر مكتب الشؤون القانونية في أمر إحالتها إلى السلطات الوطنية لتتخذ بشأنها الإجراءات المناسبة (الفقرة ١١١)

المرفق الأول

التعاريف

ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترح إجراؤها في الموارد البشرية

فيما يلي الاصطلاحات المعمول بها فيما يتعلق بالتغييرات المقترح إجراؤها في الموارد البشرية (انظر الفرع الأول):

- **إنشاء وظيفة:** اقتراح إنشاء وظيفة جديدة عندما يلزم رصد موارد إضافية ولا يمكن تحويل موارد من مكاتب أخرى أو استيعاب أنشطة معينة بشكل آخر ضمن الموارد الموجودة.
- **إعادة ندب وظيفة:** اقتراح أن يقوم شاغل وظيفة معتمدة لغرض تأدية مهمة معينة بأنشطة أخرى من الأنشطة ذات الأولوية الصادر بها تكليف تكون غير ذات صلة بالمهام الأصلية. ويمكن أن تنطوي إعادة ندب الوظيفة على تغيير الموقع أو المكتب، ولكنها لا تؤدي إلى تغيير فئة الوظيفة أو رتبته.
- **نقل وظيفة:** اقتراح نقل وظيفة بقصد تأدية شاغلها مهاماً مماثلة لمهامه الأصلية أو متعلقة بها في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة:** اقتراح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (رفع رتبته أو خفضها) عندما يحدث تغيير كبير في مهام الوظيفة ومسؤولياتها.
- **إلغاء وظيفة:** اقتراح إلغاء وظيفة معتمدة إذا انتهت الحاجة إلى القيام بالأنشطة التي ووفق على الوظيفة من أجلها أو لكي يقوم شاغلها بأنشطة أخرى من الأنشطة ذات الأولوية الصادر بها تكليف ضمن البعثة.
- **تحويل وظيفة:** هناك ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل وظيفة، وبيانها كما يلي:
 - تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: اقتراح تحويل وظائف موافق عليها في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر؛
 - تحويل متعاقدين أو أشخاص مستعان بهم بموجب عقود شراء إلى شاغلي وظائف من الفئة الوطنية: اقتراح تحويل متعاقدين أو أشخاص مستعان بهم بموجب عقود شراء إلى شاغلي وظائف من الفئة الوطنية نظراً لما تتسم به

بعض الوظائف من طابع مستمر، وتماشيا مع الفقرة ١١ من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩؛

- تحويل وظائف موظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين: اقتراح تحويل وظائف معتمدة لموظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين.

باء - المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

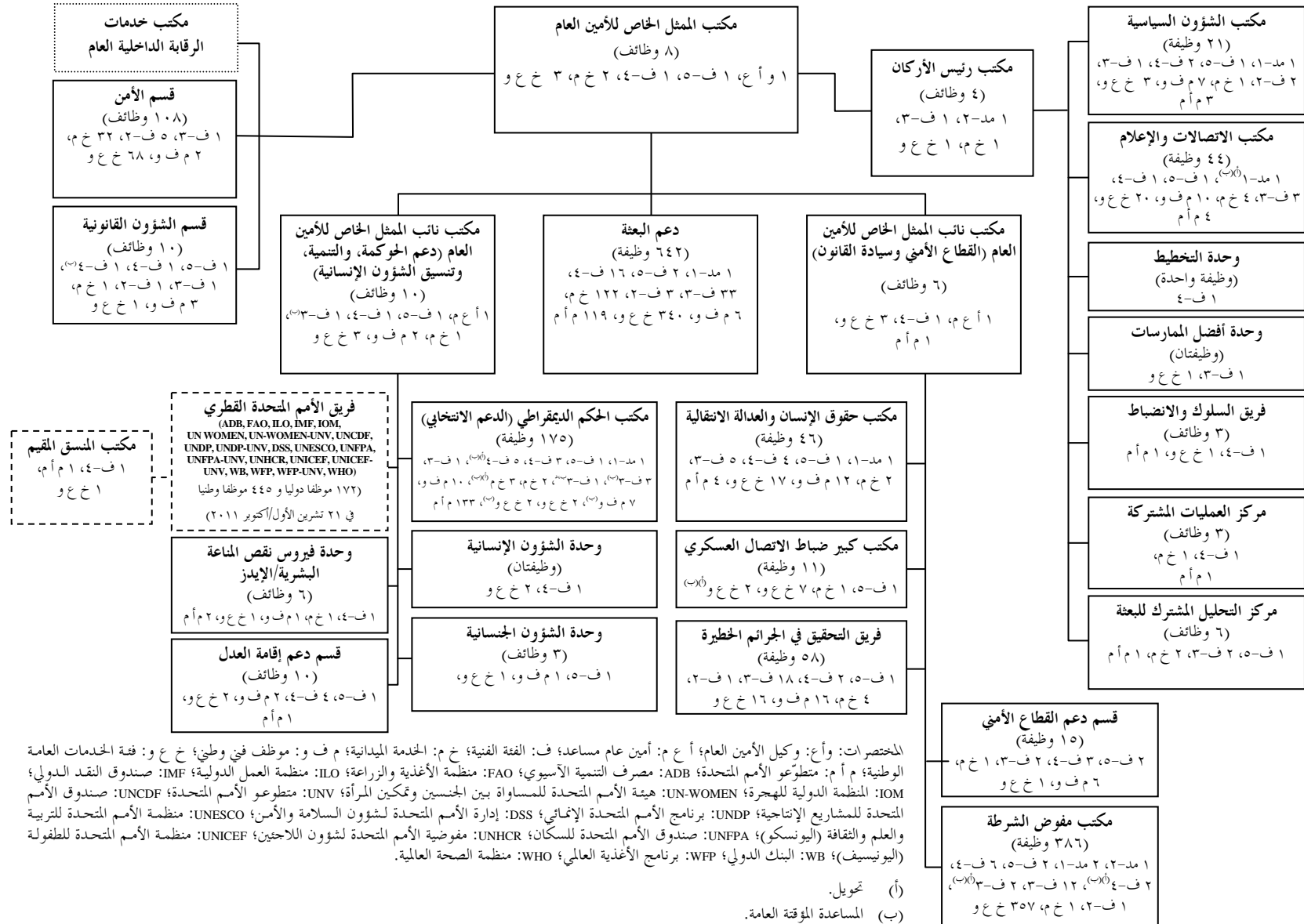
يبيّن الفرع "ثالثا" من هذا التقرير لكل فرق من فروع الموارد العامل الذي يسهم وحده بأكبر إسهام في إحداث هذا الفرق، وذلك وفقا لخيارات قياسية محدّدة تدرج في الفئات القياسية الأربع التالية:

- **الولاية:** الفروق المترتبة على تغييرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو تغييرات في الإنجازات المتوقعة بموجب الولاية.
- **العوامل الخارجية:** الفروق التي تتسبب فيها أطراف أو حالات من خارج الأمم المتحدة.
- **معايير التكاليف:** الفروق الناتجة عن أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها.
- **الإدارة:** الفروق المترتبة على الإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقرّرة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة بعض النواتج) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لخفض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بنفس المستوى من النواتج) و/أو الفروق المترتبة على مسائل تتصل بالأداء (مثل تقدير التكاليف أو كمّيات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج بأقل من قيمتها الحقيقية، أو حالات التأخر في الاستقدام).

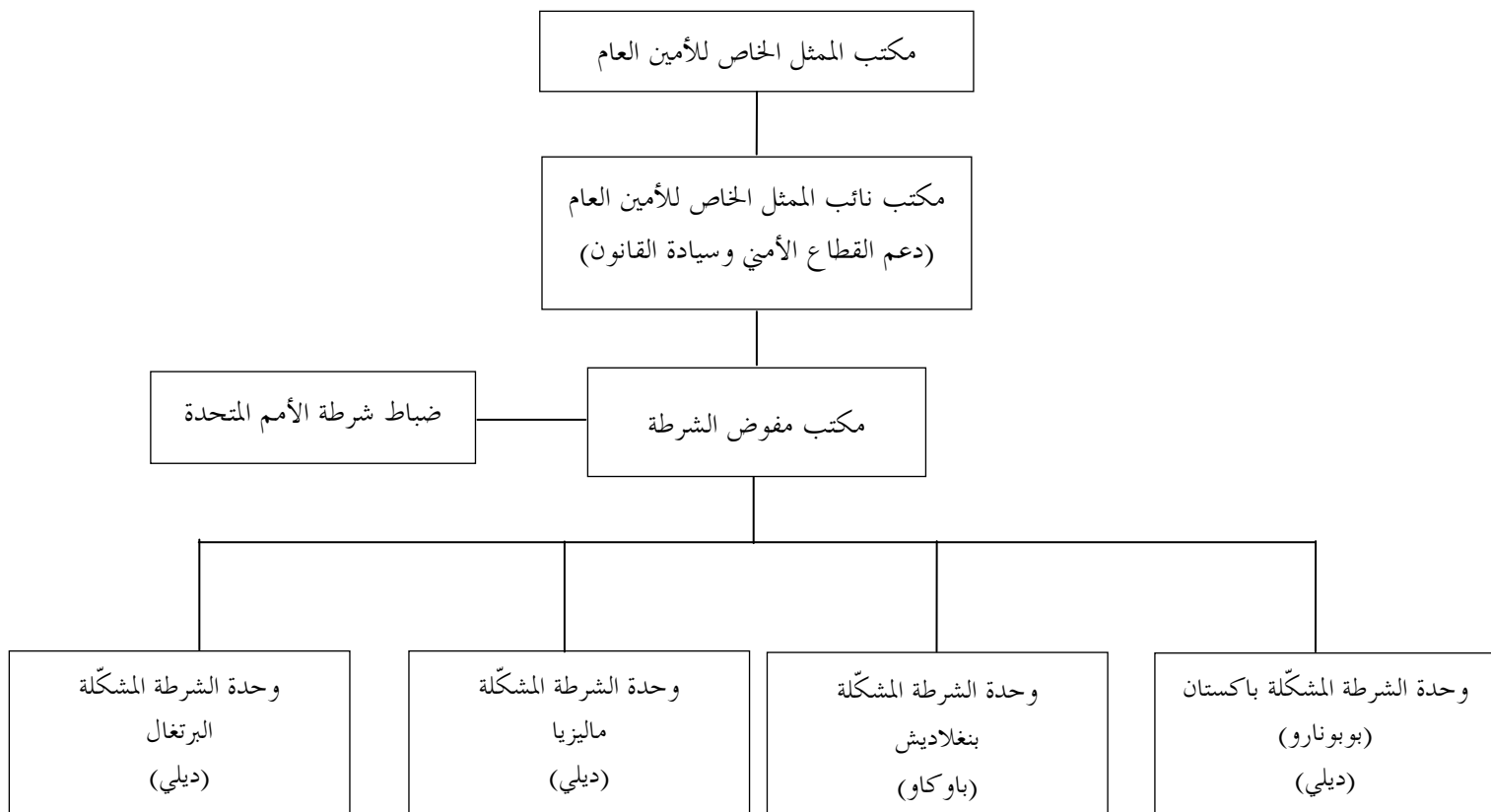
المرفق الثاني

الخرائط التنظيمية

ألف - المكاتب الفنية



جيم - شرطة الأمم المتحدة



دال - فريق الاتصال العسكري

